دراسات وتقارير

سلسلة غير دورية تعالج قضايا وإشكاليات راهنة

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية وتواكب المسائل الاستراتيجية والتحوّلات العالميّة المؤثّرة

التوازن الهشّ في عقد حاسم:
قراءة في
استراتيجية إدارة بايدن لمواجهة الصين

د. حسام مطر

- صادر عن:
المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

- العدد:
الثلاثون

- تاريخ النشر:
آب 2022

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز- وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر

التوازن الهشّ في عقد حاسم:

قراءة في

استراتيجية إدارة بايدن لمواجهة الصين

آب 2022

ثبت المحتويات

مقدّمة: 5

أولًا: موجز للسياق التاريخي لعلاقات البلدين..... 8

ثانيًا: التصوّر الأميركي للتهديد الصيني 13

ثالثًا: ضوابط المواجهة وسياساتها..... 21

رابعًا: الاستجابة للتحدّي الصيني: 3+1..... 30

4.1 مواجهة ثلاثية الأضلع..... 30

4.2 التعاون الذي لا بدّ منه 40

خامسًا: التفنيد الصيني..... 44

سادسًا: تداعيات ونتائج محتملة 47

خاتمة..... 55

ملحق 1: الرؤية العالمية للصين في ظل شي جين بينغ بحسب كيفين رووד 61

ملحق 2: استراتيجيات الصين العظمى منذ سنة 1949 63

مقدّمة:

"لقد قلت له مطوّلًا إننا بحاجة إلى عدم وجود صراع، لكن المنافسة حاصلة وبشدّة".
(بايدن)[1]

في 26 أيار 2022 ألقى وزير الخارجية الأميركي أنطوني بلينكن خطابًا في جامعة جورج واشنطن تحت عنوان "**مقاربة الإدارة الأميركية تجاه جمهورية الصين الشعبية**"[2]. يُعتبر هذا الخطاب أشمل تصريح عن استراتيجية بايدن غير المعلنة تجاه الصين والتي جرت صياغتها في خريف 2021 وتأجّل إعلانها بسبب الوباء ثم الحرب الروسية في أوكرانيا وأيضًا ربما لعدم اكتمال الإجماع حولها داخل الإدارة. والخطاب بحسب النيويورك تايمز هو نسخة عامة وأقصر من استراتيجية إدارة بايدن المصنّفة حول الصين والتي اكتملت في الخريف الماضي (2021). ويدلّ وجود الوثيقة على عودة الزخم المؤسّساتي للسياسة الخارجية الأميركية بعدما حكمتها الشخصانية خلال إدارة ترامب، وكذلك يشير تخصيص الصين باستراتيجية للتعامل معها إلى كونها القضية التي تحكم اليوم نظرة أميركا للسياسة الدولية. ويأمل الأميركيون أن تمثّل الاستراتيجية وثيقة مرجعية للسياسة الخارجية الأميركية تتجاوز الانقسام الحزبي وتحدّ من الفوضى في السياسة الأميركية تجاه الصين والتي تعرّضت لتبدّلات مع كل إدارة جديدة.

أتت الاستراتيجية متّسقة مع ما كانت تعلنه إدارة بايدن في وثائقها وتصريحاتها حول الصين وكيفية التعامل معها بمزيج من التنافس والتعاون وبناء القدرات الذاتية والتحالفات. عرض بلينكن في خطابه الرؤية الأميركية للتحدّي الصيني وما الذي تريده ولا تريده أميركا من التنافس مع الصين ثم ذكر أن المقاربة الأميركية تقوم على أركان ثلاثة: الاستثمار في القوة الذاتية وبناء التحالفات والمنافسة مع الصين، ثم عدّد مجالات التعاون الممكنة بحيث لا تبدو العلاقة بين القوتين صفرية بالكامل.

أثارت الاستراتيجية ردود فعل سلبية وساخطة من الطرف الصيني كونها تقوم بشكل أساسي على التنافس والصراع والاحتواء وتلقي على الصين مسؤولية عدم الاستقرار

---

[1] الرئيس الأميركي جو بايدن متحدثًا عن الصين ورئيسها شي جين بينغ على شبكة "سي بي أس نيوز" في برنامج "فايس ذا نايشن" في 7 شباط 2021.

[2] يمكن الوصول إلى نسخة من كامل الخطاب عبر الرابط الآتي:
https://www.state.gov/the-administrations-approach-to-the-peoples-republic-of-china/

في النظام الدولي والتشكيك بنواياها تجاه جيرانها ووصمها بممارسات مناقضة لمعايير حقوق الإنسان والتركيز على الطابع الصراعي معها فيما التعاون هو الاستثناء. وقد اتهم السفير الأميركي في الصين الحزب الشيوعي بإزالة الخطاب عن مِنَصات صينية خلال أقل من 3 ساعات من رفعه على موقعي ويبو و وي تشات[3]. واتهم صينيون بلينكن بأنه يميل لمقاربة عدائية تجاه بلادهم ويستدلّ على ذلك بمرور عام على اتصاله بوزير الخارجية الصيني وتعديل توصيف تايوان في وثائق وزارة الخارجية وسعيه لزيارة تايوان وعرض انضمامها للإطار الاقتصادي الهندي الباسيفيكي وهو ما اعتبرته الصين عملًا يمسّ بسيادتها وأمنها وستردّ عليه[4].

لا شك أنه كان لوباء كورونا تأثير المسرّع للصراع الصيني الأميركي[5]. كما أن وصول بايدن مع زخم مؤسّساتي كبير وبأجندة ليبرالية لتجديد النظام الدولي من خلال مواجهة الصين كان له التأثير عينه إذ أدركت القيادة الصينية أن المواجهة معها أضحت خيارًا أميركيًا عابر للحزبين. بدورها قرّرت الصين أن تواجه العدائية الأميركية المتزايدة بإظهار القوة وليس بالتراجع[6]. فخلال قمة ألاسكا (2021) بين وفدين رفعي المستوى من البلدين قال كبير الدبلوماسيين الصينيين، يانغ جيتشي، للمسؤولين الأميركيين إنهم "لا يملكون المؤهّلات.. للتحدّث إلى الصين من موقع القوة". ولاحظ يان تشيتونغ أن وسائل الإعلام الدولية رأت في تصريح يانغ "انعكاسًا لصين ما بعد الوباء: طَموحة وصريحة في مطالبتها بالقيادة العالمية"[7].

---

[3] https://redstatetalkradio.com/blinkens-china-policy-speech-censored-by-chinese-communist-party-us-ambassador/

[4] Terry Su, In Kissinger's shadow: how will history judge Blinken's diplomatic manoeuvring on China and Russia? South China Morning Post, June 3, 2022.

[5] الاقتصاد الصيني هو الوحيد من بين القوى الكبرى الذي نما خلال العام 2020، وفي ذلك العام بلغ إجمالي ناتج الصين المحلي 71٪ من نظيره الأميركي بعد أن كانت النسبة 66٪ عام 2019.

[6] يسعى الخطاب الأميركي إلى الرمي بعبء التصعيد على الجانب الصيني باتهامه أنه زاد عدائيته في الخارج والقمع في الداخل. ويتم الاستشهاد بخطاب لـــ شي عام 2021 في الذكرى المئوية للحزب الشيوعي الصيني حيث شدّد على "الحتمية التاريخية" لصعود الصين وحذّر من أن أولئك الذين يتصوّرون أن بإمكانهم الاستمرار في التنمّر أو القهر أو الإخضاع للصين "سوف تصطدم رؤوسهم بجدار كبير من الفولاذ من قِبل أكثر من 1.4 مليار نسمة".

[7] Yan Xuetong, "Becoming Strong: The New Chinese Foreign Policy", Foreign Affairs, August 2021.
https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2021-06-22/becoming-strong

وعليه تأتي الاستراتيجية الأميركية تأكيدًا على دخول العلاقة بين البلدين مرحلة غير مسبوقة من العداء والمواجهة وما يزيد من خطورة هذا الأمر أن السياسات المحلّية في الدولتين أصبحتا جزءًا من علاقاتهما في وقت تتكاثر الأزمات المحلّية ولا سيّما في الولايات المتحدة حيث تحاول النُخب هناك رمي مسؤولية بعض تلك الأزمات على السياسات الصينية، وهناك تراكم لمشاكل مزمنة وتزايد في حدّة التباينات وهيمنة للتصوّرات السلبية على صانعي القرار وتبادل لخطابات شديدة الاستفزاز، ثم هناك التأثير المستجدّ للحرب الروسية في أوكرانيا. لكن يبقى المصدر الرئيسي للأزمة هو قرار شبه إجماعي في الولايات المتحدة أنه حان وقت التصدّي بحزم للصين خلال العقد الحالي الحاسم وإلا فإنها تكون تجاوزت خط اللاعودة نحو القيادة العالمية.

تعالج هذه الدراسة الاستراتيجية الأميركية المعلنة لمواجهة الصين كما قدّمها وزير الخارجية الأميركي وذلك من خلال تفكيكها وقراءتها نقديًا وذلك بالاستفادة من جملة واسعة من التعليقات الأميركية والصينية عليها وكذلك بالرجوع للسياق التاريخي لعلاقات البلدين وللواقع الحالي للنظام الدولي. يوفّر تحليل الاستراتيجية أساسًا صلبًا للنفاذ إلى عقل صُنّاع القرار الأميركيين وفهم تصوّراتهم للتهديد الصيني وجِدّيته ومداه ومجالاته إلى التعرّف على نواياهم الحقيقية بالا ستجابة لذلك التهديد. وبناء عليه جرى تفكيك الاستراتيجية وإعادة بنائها في عِدّة محاور: التصوّر الأميركي للتهديد الصيني، وضوابط المواجهة وسياستها، والأضلع الثلاثة للمواجهة، والتفنيد الصيني لمقولات وردت في الاستراتيجية، وآثار محتملة لما تضمّنته الاستراتيجية.

أولًا: موجز للسياق التاريخي لعلاقات البلدين[8]

مع نهاية الحرب الأهلية الصينية بانتصار الشيوعيين طبّقت الولايات المتحدة سياسة العزلة والاحتواء ضد الصين مدفوعة بسياسات الحرب الباردة. وفي عام 1971 انتقلت العلاقات على إثر الخلافات السوفياتية الصينية إلى التطبيع والانفراج بين الدولتين، ومنذ العام 1979 بدأت العلاقات تشهد مستويات متباينة من التعاون والمشاركة الاستراتيجية. إلا أن العلاقات نحت للتوتّر والمنافسة منذ عام 2008 نتيجة الأزمة المالية العالمية ثم إعلان أوباما عن استراتيجية الاستدارة شرقًا (2011) تلاه وصول شي جين بينغ (2012) وترامب (2017) إلى سُدّة الحكم. ومنذ العام 2020، أي مع وصول بايدن إلى الحكم بعد أشهر من جائحة كورونا تتجه العلاقات إلى درجات متزايدة وقياسية من "المنافسة الاستراتيجية".

ورغم تشارُك إدارتي ترامب وبايدن في التصعيد بوجه الصين فقد ظهرت تباينات أساسية في المسائل المتعلّقة بمدى المواجهة (ترامب عمل على مواجهة الصين في كل المجالات في وقت واحد)، والموقف من تغيير النظام (بعكس ترامب ترفض إدارة بايدن الحديث عن ذلك)، والتعاون والحوار (يصرّ بايدن على بقاء مجالات للتعاون في قضايا دولية وثنائية، بينما لم يكن ترامب مهتمًا بذلك)، وتوظيف الحلفاء في المواجهة (كما يفعل بايدن وفق مبدأ التوازن الجماعي بوجه الصين على نقيض مما قام به ترامب)، والانفصال الاقتصادي عن الصين (دعا إليه ترامب فيما يرفضه بايدن إلا في مجالات حسّاسة)[9]، والموقف من تايوان (غياب الاتساق في سياسة ترامب وخطابه)[10].

هذه الانعطافة نحو التصعيد فيها روايتان أساسيتان، صينية وأميركية. يحاجج الصينيون بأن أميركا مسؤولة عن التوتّر في العلاقات نتيجة خوفها من التحوّل في بنية النظام الدولي واتجاهه نحو شكل من التعدّدية في ضوء صعود بلادهم مقابل الأزمات في أميركا والغرب عمومًا. فالصين هي دولة صاعدة في مقابل أميركا التي تريد حماية الأمر

---

[8] اعتُمِد في هذا الجدول بشكل أساسي على التحقيق المتوفّر لدى مركز العلاقات الخارجية الأميركي.
https://www.cfr.org/timeline/us-relations-china

[9] تدعم إدارة بايدن فك الروابط في بعض الصناعات لتجنّب التبعية للصين وتعمل على تنويع سلاسل الإنتاج لأسباب مرتبطة بالأمن القومي، لكنها لا تشجع على فك الارتباط بالصين.
Nike Ching, US Lays Out Strategy to Outcompete China, Voice of America, May 26, 2022.

[10] Evan Mederios, US – China Competition, distinguished Speakers Series, Carnegie Endowment for International Peace, June 16, 2022.

الواقع ولذلك قررت واشنطن المسارعة إلى احتواء الصعود الصيني قبل اكتماله، وهذا ما يُصطلح على تسميته في الأكاديميا بـ "فخّ ثيوسيديدس"[11]. في المقابل رواية أميركية يعبّر عنها إيفان ميديريوس، الذي عمل في الملف الآسيوي داخل مجلس الأمن القومي في عهد أوباما كما أنه باحث في الدراسات الأميركية – الصينية في جامعة جورج تاون، مُفادها أن التفسير الصيني وربطه بفخّ ثيوسيديدس غير صحيح لكن يستخدمه الصينيون لأنه يمنحهم شعورًا بالقوة ويلقي بعبء مسؤولية التصعيد على الولايات المتحدة ويُظهرها دولة لا تشعر بالأمان. في حين أن المشكلة هي الأفعال الصينية وليس مجرّد نمّو القدرات الصينية، فالصين تستخدم تطوّر قدراتها لتحدّي معايير النظام الدولي القائم (حقوق الإنسان، السيادة الأقاليمية، الانتشار النووي، قواعد التجارة)، أي أنها تحاول خلق مجالات نفوذ حيوية تستمر بالتوسّع[12].

جدول 1: أبرز المحطات في تاريخ العلاقات الصينية - الأميركية

السنة	الحدث
1950	اندلاع الحرب الكورية حيث ساندت الصين كوريا الشمالية عند اقتراب القوات الأميركية وحلفائها من الحدود الصينية.
1954	أزمة مضيق تايوان الأولى حيث نشب صراع بين الصين الشعبية والقوميين حول بعض الجزر وساندت فيه أميركا القوميين ووصل بها الأمر للتلويح بضربة نووية عام 1955.
1959	انتفاضة التيبت حيث حصلت اضطرابات معادية للحكومة الصينية أدانت أميركا ما اعتبرته انتهاكات لحقوق الإنسان وبدأت المخابرات الأميركية في نهاية ذلك العام دعم "المقاومة التيبتية".
1964	أجرت الصين الاختبار الأول لقنبلة ذرية على إثر توتر علاقات البلدين ربطا بالحرب في فيتنام.
1969	أدت التوترات المتراكمة بين الصين والاتحاد السوفياتي إلى اندلاع مناوشات حدودية وهذا ما ساهم لاحقًا في الانفتاح الصيني – الأميركي.
1971	دعوة منتخب الصين للبينغ بونغ نظيره الأميركي إلى بكين وكان هذا أول دخول أميركي إلى الصين منذ 1949. وفي ذلك العام قام كيسنجر برحلته السرّية إلى الصين وأفضت إلى اعتراف أميركا بجمهورية الصين الشعبية ومنحها المقعد الدائم في مجلس الأمن الذي كانت تشغله الحكومة القومية (جمهورية الصين) منذ 1945.

[11] صاغ مصطلح "فخ ثيوسيديدس" عالم السياسة الأميركي غراهام تي أليسون في مقال له نُشر سنة 2012 في الفايننشال تايمز حيث استند إلى اقتباس من المؤرّخ الأثيني القديم ثوسيديدس عن أن "صعود أثينا والخوف الذي رسخ في أسبرطة جعل من الحرب أمرًا لا مفرّ منه". شرح أليسون المصطلح بتوسّع في كتابه الصادر عام 2017 بعنوان Destined for War، حيث يجادل بأن الصين والولايات المتحدة في مسار تصادمي للحرب حاليًا.

[12] Evan Mederios, US Strategy toward China under the Biden Administration, Podcast China Global, German Marshall Fund Asia, 2022.

السنة	الحدث
1972	الرئيس الأميركي نيكسون يزور الصين لمدّة ثمانية أيام ويناقش مسائل مهمّة أبرزها تايوان، ويبدأ مسار بطيء لتطبيع العلاقات الثنائية.
1979	الرئيس كارتر يعترف بشكل كامل بالصين ويقرّ مبدأ "الصين الواحدة" ليعود الكونغرس ويقرّ قانونًا باستكمال الدعم الدفاعي لتايوان لكن دون انتهاك مبدأ الصين الواحدة.
1982	في عهد ريغان توازن أميركا بين منح ضمانات لتايوان مع تأكيد مبدأ وحدة الصين وكذلك تعمّق تطبيع العلاقات وتحسّنها من ضمن المساعي لاحتواء الاتحاد السوفياتي.
1984	الرئيس ريغان يزور الصين وأميركا توافق على منح الصين إمكانية شراء أسلحة أميركية.
1989	أحداث ساحة تيانانمين حيث حصلت مواجهة بين الأمن الصيني ومتظاهرين أدّت لوقوع عدد من الضحايا، وعلى إثرها جمّدت أميركا العلاقات مع الصين وعلّقت المبيعات العسكرية.
1993	الرئيس كلينتون يطلق "الانخراط البنّاء" مع الصين التي تبادر إلى إطلاق سجناء سياسيين وترحّلهم.
1996	توتر العلاقات البينية بعد منح أميركا الفائز بالرئاسة التايوانية المؤيّد للاستقلال تأشيرة دخول للولايات المتحدة بعد مرور 15 عامًا على سياسة معاكسة لذلك. لكن بكين وواشنطن وافقتا على تبادل المسؤولين مجددًا.
1999	قصفت قوات الناتو خلال معارك كوسوفو السفارة الصينية في بلغراد وزعمت أن الأمر لم يكن متعمّدًا.
2000	وقّع الرئيس كلينتون قانون العلاقات الأميركية الصينية ومنح الصين علاقات اقتصادية دائمة وأفسح المجال أمامها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في 2001. بين 1969 و2004 ارتفعت قيمة التبادلات التجارية بين البلدين من 5 مليارات دولار إلى 231 مليار دولار. في 2006 أصبحت الصين الشريك التجاري الثاني لأميركا بعد كندا.
2005	أطلق معاون وزير الخارجية الأميركية حوارًا استراتيجيًا مع الصين معترفًا بها كقوة صاعدة وطالبها بأن تكون "مسؤولًا مسؤولًا" واستخدام تأثيرها لجذب دول مثل السودان وإيران وكوريا الشمالية إلى النظام الدولي.
2007	الصين تعلن زيادة بنسبة 18٪ في ميزانيتها العسكرية لتصل إلى أكثر من 45 مليار دولار. وفي أثناء جولة له في آسيا قال نائب الرئيس الأميركي ديك شيني إن هذا الإنفاق لا يتوافق مع الهدف المعلن للصين حول "الصعود السلمي". برّرت الصين الزيادة بأنها لتحسين تدريب جنودها ومنحهم رواتب أعلى من أجل "حماية الأمن الوطني والوحدة الأقاليمية".
2008	الصين تتجاوز اليابان وتصبح أكبر حامل لسندات الدين الأميركية بقيمة 600 مليار دولار.
2010	الصين تتجاوز اليابان وتصبح ثاني اقتصاد عالمي وقد بلغت قيمة الناتج القومي الصيني عام 2010 حوالي 5.88 تريليون دولار. وظهرت توقّعات بأن الصين ستكون قادرة على الحلول مكان الاقتصاد الأميركي الأكبر عالميًا عام 2027.

السنة	الحدث
2011	وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون تعلن عن استراتيجية "التحوّل شرقًا" لمواجهة الصعود الصيني. وخلال الشهر ذاته أعلن الرئيس أوباما أن أميركا مع ثماني دول آسيوية أخرى توافقوا على شراكة عابرة للأطلسي للتجارة الحرّة، ثم أعلن عن إرسال 2500 من قوات المارينز إلى أستراليا ما أثار انتقادات صينية.
2012	• بلغ عجز الميزان التجاري الأميركي مع الصين 295.5 مليار دولار عام 2011، ما أثار مطالبات أميركية لمنظمة التجارة العالمية بمراجعة ما اعتبرته انتهاكات صينية للقواعد التجارية. • انعقد المؤتمر الـ 18 للحزب الشيوعي الصيني الذي استبدل ما يقارب 70٪ من قيادات الحزب الأساسية وانتخب رئيسًا للدولة هو "شي" الذي ألقى عدّة خطابات حول "تجديد" الصين.
2013	لقاء قمة بين أوباما وشي في كاليفورنيا هدف منه أوباما بناء صلة شخصية مع الرئيس الصيني لتخفيف التوترات. تعهّد الرئيسان بالتعاون بشكل أكثر فعالية في القضايا الثنائية والإقليمية والدولية بما في ذلك تغيّر المناخ وكوريا الشمالية، كما أكّدا على تأسيس "نموذج جديد" للعلاقات بين القوى الكبرى.
2014	• تهم أميركية لقراصنة صينية بسرقة أسرار شركات تكنولوجيا أميركية وأنهم يعملون لدى جيش التحرير الصيني. • تصريح مشترك بين الرئيسين حول المناخ وتعهّد بتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
2015	وزير الدفاع الأميركي أشتون كارتر يدعو الصين لوقف جهودها لضمّ المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي ويعلن رفض أميركا لمزيد من العسكرة في هذه المناطق.
2017	• اتصل ترامب بالرئيس الصيني وأكّد على سياسة الصين الواحدة. بدوره وصف وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون العلاقات بين البلدين بأنها "مبنية على عدم المواجهة وعدم الصراع والاحترام المتبادل والسعي الدائم لحلول تربح الطرفين". • ترامب يستقبل شي في فلوريدا على مدى يومين والبحث يتناول مسائل تجارية وكوريا الشمالية، ويتفقان على تعميق التفاهمات وبناء الثقة. لاحقًا جرى الكشف عن اتفاق بين البلدين لتوسعة تجارة السلع والخدمات وهو ما اعتبر وزير التجارة الأميركي أنه يدفع بالعلاقات الثنائية إلى مستوى عال رغم أن الاتفاق لم يتناول مسائل تجارية مهمة مثل الألومينيوم وقطع السيارات والصلب.

السنة	الحدث
2018	• ترامب يفرض تعرفات جمركية على صادرات صينية بقيمة 50 مليار دولار ردًا على مزاعم بسرقة صينية للتكنولوجية الأميركية وملكيات فكرية. • اشتداد الحرب التجارية وتتبادل الدولتان فرض تعرفات جمركية. • نائب الرئيس الأميركي يعلن أن الولايات المتحدة ستقدّم المواجهة على التعاون مع الصين ردًا على العدوان الاقتصادي ويدين العدوانية العسكرية الصينية في بحر الصين والانتهاكات الصينية لحقوق الإنسان بحسب زعمه. • كندا تعتقل المدير المالي لشركة هواوي الصينية والصين تردّ باعتقال مواطنين كنديين.
2019	• شركة هواوي تقاضي الحكومة الأميركية والأخيرة تشنّ حملة دبلوماسية ضد الشركة حول العالم. • اشتداد الحرب التجارية مع رفع إدارة ترامب التعرفة من 10٪ إلى 25٪ على صادرات صينية بقيمة 200 مليار دولار وتطالب بمعاملة تفضيلية من الصين للمنتجات الأميركية. • أميركا تصنف الصين "متلاعبة بالعُملة" للمرّة الأولى منذ 1994. • ترامب يوقّع قانونًا لدعم المحتجين في هونغ كونغ ولمعاقبة منتهكي حقوق الإنسان فيها.
2020	• توقيع اتفاق بين الدولتين لتهدئة الحرب التجارية حيث تراجعت أميركا عن بعض القيود الجمركية فيما التزمت الصين باستيراد إضافي بقيمة 200 مليار دولار من المنتجات الزراعية الأميركية والسيارات والبضائع على مدى سنتين وكذلك بتعزيز حماية الملكية الفكرية. • توترات مرتبطة بفايروس كورونا مع اتهامات أميركية للصين بمسؤوليتها عن انتشار الفيروس وأسماه ترامب بـ "الفيروس الصيني"، فيما اتهمت الصين الجيش الأميركي بإحضار الفيروس إلى الصين. • توترات جديدة حول هونغ كونغ وتلويح أميركي بعقوبات ضد من يقوضون الحكم الذاتي فيها. • الدولتان تتبادلان إغلاق ممثليات قنصلية لبعضهما البعض. بالتوازي تتهم أميركا قراصنة صينية بسرقة معلومات حول لقاحات لكورونا وتعاقب شركات صينية بتهمة مخالفة حقوق الإنسان. • وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو يعلن أن مقاربة الانخراط والمشاركة مع الصين قد فشلت ويدعو الصينيين والدول الديمقراطية للضغط على بكين لتغيير سلوكها. • إدارة ترامب تصف الصين بالتهديد الأكبر لأميركا اليوم.

السنة	الحدث
2021	• إدارة ترامب تصنف الصين على أنها ترتكب إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية فيما يخص قضية الإيغور. • بايدن يحافظ على القيود التجارية التي فرضها ترامب ويضيف إجراءات أخرى. • انعقاد قمة ألاسكا بين وفدين صيني وأميركي على مستوى وزراء الخارجية ومستشاري الأمن القومي دون التوصّل لمُخرجات إيجابية. • الناتو يعلن بطلب أميركي أن الصين هي "تحدّ أمني" في إطار سعي واشنطن لتجميع الحلفاء في مواجهة الصين. • تصريح صيني أميركي خلال قمّة غلاسكو لتعزيز التعاون في مواجهة تغيّر المناخ وتعزيز الطاقة البديلة وإيجاد تكنولوجيا لمعالجة الكربون. • لقاء افتراضي بين بايدن وشي لتخفيف التوترات على مدى 3 ساعات، ولم يفض الاجتماع لنتائج إلا وضع ضوابط لمنع حصول صراع.
2022	• أصدر الرئيسان الصيني والروسي بيانًا مشتركًا تحت عنوان "دخول العلاقات الدولية في عصر جديد والتنمية المستدامة العالمية". • نشر البيت الأبيض وثيقة بعنوان: "استراتيجية الإندو – باسيفيك للولايات المتحدة". • أميركا تفرض مقاطعة دبلوماسية على الألعاب الأولمبية الشتوية في الصين بذريعة انتهاكات حقوق الإنسان. • بايدن يجري اتصالًا مع شي محذرًا من دعم الصين لروسيا في عمليتها العسكرية ضد أوكرانيا. • وزير الخارجية بلينكن يعرض إستراتيجية إدارة بايدن لمواجهة الصين. • صدور الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو والتي تضمّنت للمرّة الأولى اعتبار الصين تحدّيا.

ثانيًا: التصوّر الأميركي للتهديد الصيني

بمراجعة خطاب بلينكن يظهر أن خطورة الصين تنبع من قدراتها ونواياها وطموحها وإرادتها تجاه النظام الدولي القائم، وكذلك من التعقيدات التي تقف أمام محاولات مواجهتها بفعل دورها الحيوي في التعامل مع التحدّيات العالمية ولكونها متشابكة بكثافة مع دول العالم وبفعل سياساتها الاستتباعية وأخيرًا لناحية قدرتها على الضبط والسيطرة على السكان داخل الصين. وهذه جميعها تستند إلى تقديرات غربية للرؤية العالمية للحزب الشيوعي الصيني (ملحق 1: الرؤية العالمية للصين وفق منظار غربي). وهنا نشير إلى الاهتمام الأميركي الكبير بمحاولة فهم الاستراتيجية الصينية لا سيما في السنوات الأخيرة من قِبل مؤسسة راند (تقدّم استشارات مكثفة للجيش الأميركي) وذلك في سياق البحث

عن استراتيجية لمواجهة الصعود الصيني. (ملحق2: جدول يوجز الاستراتيجيات العظمى للصين منذ 1949 وفق مؤسسة راند)

المصدر الأول ذاتي له علاقة بالقدرات والطموحات والنوايا. من ناحية القدرات يذكر بلينكن أن الصين هي "أخطر تحدّ طويل الأمد يواجه النظام الدولي" مقارنًا إياها بالتحدّي الروسي[13]. فهي تتحدى القيم المزعومة للنظام الدولي من خلال بيع تكنولوجيا المراقبة الجماعية إلى أكثر من 80 دولة؛ وتقوّض السلام والأمن وحرية الملاحة والتجارة في بحر الصين الجنوبي، وتتحايل على قواعد التجارة أو خرقها، وتلحق الضرر بالعمال والشركات في الولايات المتحدة ومختلف أنحاء العالم؛ وتدعم انتهاكات حكومات أخرى للسيادة والسلامة الإقليمية في دول ثالثة[14]. في هذه النقطة تعرّض لبينكن لانتقاد أنه تجاهل بالكامل مسؤولية الحكومة الأميركية عن تقويض النظام الدولي وقواعده ومؤسّساته (التدخّلات العسكرية، دور النخبة المالية الأميركية في الأزمات المالية العالمية، التجسّس من خلال التكنولوجيا، السجون السرّية، القيود الجمركية، الانسحاب من معاهدات دولية)، فالاعتراف بالمسؤولية أساسي لمفاوضة الصين على الالتزام بهذه القواعد والمعايير. والأسوأ هو عدم ذكر بلينكن الاستعداد للحوار مع الصين حول إعادة بناء النظام الدولي بشكل أكثر عدالة واستقرارًا على نحو يلقى قبول الدولتين[15].

---

[13] يوجد رأي أميركي مقابل يرى أن المسؤولين الأميركيين يبالغون في تقدير القوة الصينية. يجادل هؤلاء أن الصين تعاني من جملة متاعب اقتصادية حقيقية (مثل: القدرة على الاستمرار بذات نسب النمو، شيخوخة السكان، معدل ولادات منخفض يعادل 1.63، تراجع نموّ الإنتاجية، التباين الاجتماعي الداخلي، نصيب الفرد من الدخل القومي، الفساد) وكذلك ما تزال الصين خلف أميركا تكنولوجيًا وعسكريًا بشكل كبير، كما أن نظامها السياسي غير مرن بسبب طبيعته المغلقة، وأخيرًا على مستوى القوة الناعمة ما تزال الصين بعيدة جدًا عن أميركا. لا يقلل هؤلاء من جدّية التحدّي الصيني ولكنهم يرون أن أميركا ما زالت تحافظ على أفضلية واضحة وعليها أن لا تتعامل مع الصين بهلع أو عدائية مفرطة.

[14] لمزيد من التفصيل حول التقييم الأميركي للتهديدات الصينية يمكن مراجعة التقييم السنوي لمجتمع الاستخبارات الأميركية للعام 2021. أنظر:

Annual Threat Assessment of the US Intelligence Community, Office of the Director of National Intelligence, April 9, 2021.

https://www.dni.gov/files/ODNI/documents/assessments/ATA-2021-Unclassified-Report.pdf

[15] Gregory Kulacki, Blinken's Big China Speech: The Good, The Bad, and the Wrong, Union of Concerned Scientists, June 3, 2022.

أما لناحية النوايا والطموح فالصين، وفق الخطاب، هي الدولة الوحيدة التي تنوي إعادة تشكيل النظام الدولي ولتحقيق ذلك تلجأ بشكل متزايد إلى القوة الاقتصادية (ثاني اقتصاد عالمي والثانية في المدن العالمية) والدبلوماسية (تطمح لإنشاء مجال نفوذ في المحيطين الهندي والهادئ) والعسكرية (حدّثت جيشها بسرعة وتعتزم أن تصبح قوة قتالية من الدرجة الأولى وذات امتداد عالمي)[16] والتكنولوجية (تضمّ أكبر شركات التكنولوجيا وتسعى للسيطرة على تقنيات وصناعات المستقبل) وبديلها يتضمّن استبعاد القيم العالمية "التي حافظت على قدر كبير من تقدّم العالم على مدار الـ 75 عامًا الماضية"[17]. والصين كما يقول بلينكن باختصار "أعلنت عن طموحها في إنشاء مجال نفوذ في المحيطين الهندي والهادئ والتحول

---

[16] بحسب وزارة الدفاع الأميركية، تتضمّن استراتيجية الصين تطوير برنامج تحديث عسكري شامل يهدف إلى استكمال التحديث العسكري "بشكل أساسي" بحلول عام 2035 وتحويل جيش التحرير الشعبي إلى جيش "من الطراز العالمي" بحلول نهاية عام 2049. وإلى جانب قاعدتها الحالية في جيبوتي، من المحتمل جدًا أن تفكر الصين وتخطط لإنشاء مرافق لوجستية عسكرية إضافية في الخارج لدعم القوات البحرية والجوية والبرية. ومن المحتمل أن تكون جمهورية الصين الشعبية قد نظرت في مواقع المرافق اللوجستية العسكرية لجيش التحرير الشعبي الصيني في ميانمار، وتايلاند، وسنغافورة، وإندونيسيا، وباكستان، وسريلانكا، والإمارات العربية المتحدة، وكينيا، وسيشيل، وتنزانيا، وأنغولا، وطاجيكستان. ويمكن لشبكة لوجستية عسكرية عالمية لجيش التحرير الشعبي أن تتدخّل في العمليات العسكرية الأميركية وتوفّر المرونة لدعم العمليات الهجومية ضد الولايات المتحدة.

وتسعى الصين إلى أن تصبح رائدة في التقنيات الرئيسية ذات الإمكانات العسكرية، مثل الذكاء الاصطناعي والأنظمة المستقلة والحوسبة المتقدمة وعلوم المعلومات والتكنولوجيا الحيوية والمواد المتقدمة والتصنيع. وقد استثمرت موارد كبيرة لتمويل الأبحاث ودعم الشركات المشاركة في مجالات العلوم والتكنولوجيا الاستراتيجية مع الضغط على الشركات الخاصة والجامعات وحكومات المقاطعات للتعاون مع الجيش في تطوير التقنيات المتقدمة.

راجع: وزارة الدفاع الأميركية، التقرير السنوي للكونغرس: التطوّرات العسكرية والأمنية المتعلقة بجمهورية الصين الشعبية 2020، 21 آب 2021.

كذلك بدأ الجيش الصيني تطوير حضوره خارج آسيا ولا سيّما في منطقة البحر الأحمر، بحسب دراسة من جامعة الدفاع الوطني الأميركية، حيث أحد أبرز الممرّات التجارية البحرية للتجارة الصينية. أنظر:

Joel Wuthnow, the PLA beyond Asia: China's Growing Military Presence in the Red Sea Region, Strategic Forum at the National Defense University, January 2020.

[17] تتشابه هذه اللغة مع تقرير أعدّه فريق تخطيط السياسات في مكتب وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو (2020) جاء فيه: لا يهدف الحزب الشيوعي الصيني فقط إلى التفوق داخل النظام العالمي القائم بل لمراجعته بشكل أساسي ووضع الصين في مركزه وخدمة أهداف بكين الاستبدادية وطموحاتها بالهيمنة. وقد تضمّن التقرير عشر توصيات أساسية يمكن فرزها بسهولة على الأركان الثلاثة لاستراتيجية بايدن.

The Policy Planning Staff, Office of the Secretary of State, The Elements of China Challenge, November 2020.

إلى القوة الرائدة في العالم"[18]. وكانت دراسة لمؤسسة راند توصلّت عام 2021 إلى خلاصة مشابهة تقريبًا حيث جادلت أنّ "استراتيجية الصين العظمى" منذ نهاية الحرب الباردة كانت موجَّهة بهدف واحد طويل المدى هو بناء حضور آسيوي بارز وحضور عالمي متزايد في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والدبلوماسية والدفاعية. لتحقيق هذا الهدف، ترغب الصين حاليًا في تحقيق ثلاث نتائج: (1) تحقيق تكامل اقتصادي أكبر مع آسيا وبقية العالم، (2) إدارة تنافسها مع الولايات المتحدة، (3) بناء قوة ناعمة عالميًا[19].

في هذا الشأن تعرّض بلينكن لنقدين من بول هيير، وهو ضابط استخباري أميركي سابق لشرق آسيا بين 2007- 2015[20]، حول مجال النفوذ والقوة الرائدة وذلك بالعودة إلى خطابات القيادة الصينية. فقد أعلن "شي" في خطاب له عام 2013 أن الصين تحتاج لأن تركّز على "بناء اشتراكية تكون متفوّقة على الرأسمالية وتضع الأسس لمستقبل حيث سنربح المبادرة ونحصل على موقع المسيطر". لكن بمراجعة لغوية دقيقة وترجمة سياقية، بحسب الباحث في هارفرد أليستر جوهانستون، يتبيّن أن الحديث عن تفوّق الاشتراكية وسيطرتها كان يقصد فيها داخل الصين وليس خارجها. وهناك خطاب ثان لـ "شي" عام 2017 تتم الإحالة إليه حيث قال إن الصين تتحرك أقرب إلى المركز وإن من أهداف بكين حتى 2049 أن تصبح "قائدًا عالميًا على مستوى القوة الوطنية والتأثير العالمي". لكن الصياغة هنا لا تقول "القائد العالمي" بل "قائدًا" أي أنها رؤية تعددية وليس أحادية وهو دأب الخطاب الصيني حيث إن بكين تدرك أن الهيمنة الأحادية ليست أمرًا مستدامًا ومكلفة ومزعزعة للاستقرار. لذلك تركّز الصين، بحسب هيير، على شرعنة نموذجها وزيادة تأثيرها ونفوذها ودورها العالمي بشكل نسبي مع الولايات المتحدة ولا

---

[18] تتحقق القيادة الصينية للعالم، بحسب دراسة لمؤسسة راند، من خلال ممارسة هيمنة عالمية جزئية متحوّرة بشكل أساسي في أوراسيا والشرق الأوسط وإفريقيا، وهي قيادة ستتميّز بالاعتماد على المال والمشاركة الدبلوماسية والمساعدة الأمنية لممارسة النفوذ بالتوازي مع الحفاظ على وجود عسكري متواضع خلف البحار.

Timothy R. Heath, Derek Grossman, Asha Clark, China's Quest for Global Primacy: An Analysis of Chinese International and Defense Strategies to Outcompete the United States, RAND Corporation, 2021.

[19] Rafiq Dossan, LynnY Hu, Christian Curriden, “Implementing China Grand Strategy in Asia Through Institutions”, RAND Corporation, December 2021.

[20] وهو أيضًا "زميل مميز في مركز ذا ناشينال انترست وزميل غير مقيم في مجلس شيكاغو للشؤون العالمية. وله كتاب بعنوان “جورج كينان والسياسة الأميركية في شرق آسيا” صادر عام 2018.

تحاول فرض نموذجها وتقليد أميركا في محاولة إقامة عالم متمحور حول الصين. فالصين تريد قيادة تشاركية للنظام الدولي وإذا ما أصرّت أميركا على رفض ذلك فستزيد بكين من مساعيها لقيادة عالمية حصرية. فقيادة النظام الدولي بالنسبة لبكين لن تكون هدفًا إلاّ بحال توصلت لنتيجة أن الخيار الوحيد البديل هو الاستسلام للهيمنة الأميركية[21].

وفيما يخص مجال النفوذ الآسيوي، يشير هيير إلى أن عددًا من المعلّقين فسّر كلام "شي" خلال مؤتمر عام 2014 بقوله "إن من حق شعوب آسيا أن تدير شؤون آسيا" كإعلان لنوايا بكين لإقصاء التأثير الأميركي والدول الأخرى. لكن في ذلك الخطاب أضاف "شي" مباشرة أن "آسيا منفتحة على العالم" و "نحن نرحّب بكل الأطراف للعب دور إيجابي وبنّاء في تعزيز الأمن والتعاون الآسيوي". وأكثر من ذلك ما قاله "شي" بعد شهرين لـ بعثة أميركية من أن "المحيط الهادئ الشاسع لديه مساحة وافية لاستيعاب أمّتينا العظيمتين"[22].

ثم إن بلينكن يعرض لمفارقة أن الصين تقدمت بفضل الاستقرار والفرص التي وفرّها لها هذا النظام الدولي أكثر من أية دولة أخرى في العالم، ورغم ذلك تسعى لتقويض هذا النظام ومؤسّساته وقوانينه ومبادئه بدلًا من تنشيطها (فالحزب الصيني في عهد الرئيس "شي" أكثر قمعية في الداخل وأكثر عدوانية في الخارج). والهدف من ذلك، بحسب بلينكن، حرمان الدول الأخرى من الاستفادة منه.

حول هذه المسألة يوجّه هيير نقدًا لبلينكن باعتبار أن إعادة تشكيل النظام الدولي ليست مثل استبداله أو تدميره، فبكين توافق بلينكن على أن الصين استفادت من النظام الدولي القائم. بدل ذلك يتحدث القادة الصينيون باستمرار عن الحاجة "لإصلاح الحوكمة العالمية" وجعلها أكثر تمثيلًا لميزان القوى والمصالح في عالم اليوم بالمقارنة بما كان عليه الأمر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية[23]. لكن بلينكن نفسه برّر رغبة

---

[21] Paul Heer, What Biden and Blinken Got Right on China, The National Interest, June 3, 2022.

[22] Heer, Op. Cit.

[23] توصّلت دراسة لمؤسسة راند لنتيجة مماثلة حيث توقّعت أن تطالب الصين بنفوذ أكبر في النظام الدولي كشرط لدعمه حيث إن الصين أصبحت تعتبر المؤسّسات والعمليات المتعددة الأطراف أساسية لنجاحها في تأمين مصالحها. ورجّحت الدراسة أن تطالب الصين بإجراء تغييرات في المؤسّسات والمعايير لتعكس قوتها وتفضيلاتها. أنظر:

واشنطن في "إصلاح" و "تحدّيث" النظام الدولي لجعله أكثر تمثيلًا. ويستخلص هيير أن الصين وأميركا تتشاركان بالمقاربة ولو مع تفضيلات متنافسة: الجانبان يريدان مراجعة النظام القائم لجعله أكثر استجابة لقيمهما ومصالحها وأهدافهما، لكنها ليست منافسة بين إبقاء النظام القائم واستبداله[24].

أما المصدر الثاني للخطر الصيني فيرتبط بالتعقيدات الكبيرة أمام محاولات مواجهتها، وهذا ما يتمظهر بعدّة أشكال:

أ. **درجة التشبيك الصيني مع الدول حول العالم**، فهذه ليست الصين التي زارها نيكسون قبل 50 عامًا (إشارة ضمنية إلى أنه لا يمكن التعامل معها بالتعاون فقط) حيث كانت "منعزلة تكافح انتشار الفقر والجوع" يقول بلينكن[25]. وتبرز هنا بطبيعة الحال مبادرة الحزام والطريق في البنى التحتية والتكنولوجيا والتبادل التجاري التي تسعى لجعل الصين القلب الجديد للعالم بحيث تكون مركزًا رئيسيًا لعدد هائل من الشبكات. وقد دعا الرئيس "شي" الجهاز الدبلوماسي الصيني إلى تطوير "حلقة أصدقاء" في آسيا وحول العالم بحيث تصبح بلاده في مركز التفاعلات مع أوسع شبكة ممكنة من البلدان الشريكة[26].

Michael J. Mazarr, Timothy R. Smith, Astrid Stuth cevllkos, China and the International Order, Rand Corporation, 2018.

وفي شباط 2022 أصدر الرئيسان الصيني والروسي بيانًا مشتركًا تحت عنوان "دخول العلاقات الدولية في عصر جديد والتنمية المستدامة العالمية"، وفيه الكثير من التصوّرات حول رؤية البلدين للنظام الدولي والسياسات البديلة.

وظهر رأي مماثل في مجلة فورين أفيرز:

Xuetong, Op. Cit.

[24] Heer, Op. Cit.

[25] أثناء زيارة قام بها كاتب هذه الدراسة إلى الصين عام 2015 روى أحد الأكاديميين الصينيين الذي أراد تظهير عظمة النقلة التي قام بها الحزب الشيوعي أنه خلال الستينيات والسبعينيات كانت الجملة الافتتاحية بين أي شخصين صينيين هي: "هل أكلت اليوم؟". حول مشاهدات ومعطيات هذه الزيارة أنظر:

حسام مطر، الحلم الصيني، صحيفة السفير، 13 تشرين الثاني 2015، ص.17.

[26] لمزيد من التفصيل حول المبادرة وتأثيراتها على نفوذ الصين الدولي، أنظر:

French Institute of International Relations, China's Belt and Road and the World: Competing Forms of Globalization, Center for Asian Studies, April, 2019.

ب. **الحاجة الأميركية للصين بفعل التشبيك البيني ووزنها في النظام العالمي**. فالصين "جزء لا يتجزأ من الاقتصـــاد العالمي وقدرتنا على حلّ التحدّيات، بدءًا من المناخ وصـــولًا إلى كوفيد-19". ولذلك يكرر بلينكن أن بلاده لا تريد (هي في الواقع لا تستطيع) فصل الصين عن اقتصادها أو الاقتصاد العالمي ويتعيّن التعاون معها في التجارة والاســـتثمار "ما دامت أنها عادلة ولا تعرّض أمننا القومي للخطر" لأن هناك ثقة بقدرة العمال والشركات الأميركية على منافسة الجانب الصيني بنجاح. وهذه الإشارة الأخيرة مقصودة لنفي وجود ضعف أو دونية أميركية. هذا التداخل "يجعل هذه العلاقة من أكثر العلاقات تعقيدًا وتأثيرًا في العالم اليوم". يدرك الصـــينيون هذه النقطة كما يبدو من خلال تعليق هو شيجين، رئيس التحرير السابق لصحيفة جلوبال تايمز، على خطاب بلينكن بقوله: "ليس لدى أميركا نفس القدر من القوة والوسائل لقمع الصين كما تعتقد. تتوهّم الولايات المتحدة بشكل خاطئ أنها يمكن أن تنفصل عن الصين، فهي لا تستطيع تحمّل الضرر الذاتي الذي قد يترتّب على ذلك".

ت. **صعودها كمركز تكنولوجي**. الخشية الأميركية هي في مساعي الصين الواعدة في أن تتحوّل إلى "مركز الابتكار والتصنيع العالمي" بحيث تصبح الدول الأخرى تابعة لها ثم استخدام هذا الاعتماد لفرض تفضيلاتها في السياسة الخارجية[27]. ويربط بلينكن ذلك ليس بالمهارة الصينية أو كفاءتها بل بالتجسّس الاقتصادي والقرصنة وسرقة التكنولوجيا والمعرفة الأميركية. هنا يلفت هيير إلى أن هذه التهم الأميركية للصين هي في الواقع ممارسات أميركية ثابتة، فأميركا هي التي تريد أن تكون مركز الابتكار العالمي وتعزز لذلك لدعم تفضـــيلاتها في الســـياســـة الخارجية وهي منخرطة في فك ارتباط اقتصادي انتقائي لجعل أميركا أقل اعتمادًا على الصين ودول أخرى ثم استتباع الآخرين لها[28].

---

[27] هنا تنبغي الإشارة إلى وجود اتجاه يرى أن هناك تضخيمًا لقوة الصين الاقتصادية وخوفًا مبالغًا فيه نظرًا لما يعتبره من أزمات بنيوية في الاقتصـــاد الصـــيني مثل الافتقاد لليد العاملة الشـــابة والفجوة التنموية بين المناطق وانتشـــار الفســـاد. لذلك فإن أحد الانتقادات لخطاب بلينكن أنه تجاهل الفجوة الكبيرة بين الدولتين اقتصاديا بسبب الفارق السكاني (600 مليون صيني يتلقون أقل من 140 دولارًا شهريًا) وهو ما نتج عنه مبالغة في تقدير قوة الاقتصاد الصيني وتجاهل ضعفه. أنظر مثلاً:
Kulacki, Op. Cit.

[28] Heer, Op. Cit.

ث. **الإمساك بسلاسل التوريد والتجارة**، حيث اتهم بلينكن الصين بأنها تسعى إلى استتباع الدول تجاريًا واقتصاديًا مع زيادة استقلاليتها. وهنا تحضر مجددًا اتهامات بالقيود الصينية على الشركات الأميركية ومنتجاتها حتى الثقافية مثل الأفلام وإجبارها على نقل التكنولوجيا في مقابل انفتاح السوق الأميركية أمام الشركات الصينية، "وهذا النقص في المعاملة بالمثل غير مقبول وغير مستدام". وتحوز الشركات الصينية قدرة تنافسية أكبر، بحسب بلينكن، لأنها تلقى تسهيلات حكومية ولا تراعي البيئة وحقوق العمال ولا سيّما في قطاعات حيوية للقرن 21 بحيث تكاد تهيمن عليها الصين كما في مجالات الصلب والألواح الشمسية وبطاريات السيارات الكهربائية. وهنا تعود الاستراتيجية للتأكيد على تأثير ذلك على وظائف العمال الأميركيين ومصالح الشركات والعمال حول العالم. وهو خطاب يتماهى مع مقولة بايدن حول سياسة خارجية لصالح الطبقة الوسطى الأميركية ولتعبئة الرأي العام الغربي ضد الصين.

ج. **قدرة الحكومة الصينية على السيطرة الداخلية ومنع الاختراق الخارجي** للنظام السياسي والمجتمع والنخبة الصينية. ويذكر بلينكن في هذا السياق كيفية إتقان بكين للمراقبة الجماعية من خلال التكنولوجيا المتقدمة. وتمتد تهم السيطرة الداخلية إلى المجال الاقتصادي حيث يشير كيفين رود، رئيس وزراء أستراليا سابق ورئيس مؤسسة "مجتمع آسيا" في سويسرا، إلى أن "شي" يُعيد إنتاج النموذج الاقتصادي الصيني بحيث يشمل إلى جانب العمل لتحقيق نموّ إنتاجي أعلى والاعتماد على الخدمات أكثر من التصنيع ضبط القطاع الخاص وتعزيز قدرة الشركات الحكومية من خلال ما يُسمّى الاقتصاد المختلط. ويزعم القائل إن الهدف الحقيقي لذلك هو السيطرة على صعود رجال الأعمال الصينيين وإعادة ضبطهم تحت سطوة الحزب الشيوعي. وشملت خطوات "شي" في هذا السياق إطلاق أجندة "الازدهار المشترك" منذ سنتين لإعادة توزيع الثروة من أعلى إلى العمال بالتزامن مع إصلاحات إيديولوجية[29].

أما المصدر الثالث لخطورة التحدّي الصيني فله جانب قِيَمي مرتبط بـ "حقوق الإنسان". لمنح الصراع مع الصين جانبًا أخلاقيًا ليبراليًا تضمّن خطاب بلينكن الإشارة إلى عدّة قضايا صينية

---

[29] Asia Society Switzerland, Kevin Rudd: Understanding How China Sees the World, June 3, 2022.
https://www.youtube.com/watch?v=szAChpVvQuk

داخلية وذلك بهدف وضع الصين في موقف دفاعي وتحفيزًا لتوتّرات داخلية على المدى البعيد وأيضًا لتكريس الطابع الإيديولوجي للتنافس مع الصين (ديمقراطية في مقابل استبداد) وضرب صورة التجربة الصينية. في هذا السياق يتحدث بلينكن عن ما يسمّيه الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية بوجه المسلمين في منطقة تشينجيانغ[30] والقمع في التبت وهونغ كونغ بحجج الأمن القومي. ويرفض بلينكن اعتبار ذلك تدخلًا في الشؤون الداخلية للصين كونها تمثّل انتهاكًا لمواثيق دولية، وذلك ليس وقوفًا ضد الصين بل "للدفاع عن السلام والأمن والكرامة الإنسانية".

ثالثًا: ضوابط المواجهة وسياساتها

أ. **عدم الانتقال إلى صراع[31] أو حرب باردة جديدة** مع الصين ولذلك ستبقى الدبلوماسية أمرًا حيويًا، في لحظة عالمية مشحونة، للتعبير عن المخاوف وزيادة الاتصالات

---

[30] زار شي المنطقة خلال تموز 2022 للمرة الأولى منذ 2014 في "جولة تفتيشية" حيث أشار إلى أن الإسلام في الصين ينبغي أن يكون صيني التوجّه، وأضاف: "علينا تدريب فريق من الحزب والمسؤولين الحكوميين ممن يتبنّون وجهة نظر ماركسية تجاه الدين ولديهم اطلاع على الشؤون الدينية والكفاءة للانخراط في عمل ذي صلة، وتحفيز مجموعة من الشخصيات الدينية الموثوقة سياسيًا ولديها احترامها ومنجزاتها الدينية ويمكنها أداء دورها في أوقات الأزمات، وكذلك تحفيز مجموعة من الباحثين الدينيين ممن لديهم موقف سياسي ثابت ومنجزات أكاديمية جيدة وملتزمين بوجهة النظر الماركسية تجاه الدين وجيدون في الإبداع. علينا أن نضمن تلبية المطالب المعقولة للمؤمنين ونحشدهم حول الحزب والحكومة". يمكن اعتبار هذه الزيارة وهذا التصريح بمثابة إدراك مستجدّ لخطورة استخدام الولايات المتحدة لورقة المسلمين في الصين لعزلها خارجيًا وتحفيز التوتّرات الداخلية.

https://www.beijingbulletin.com/news/272623128/xi-stresses-developing-islam-in-chinese-context

[31] وجدت دراسة صادرة عن مؤسسة راند عام 2016 أنه بحال اندلعت حرب بين الطرفين عام 2015 ستكون الخسائر الأميركية صغيرة نسبيًا بالمقارنة مع عديد القوة المشاركة لكنها بالمجمل ستكون كبيرة. أما الخسائر الصينية فقد تكون أثقل بكثير من تلك الأميركية وكذلك مقارنة مع عديد القوة الصينية المشاركة. هذه الفجوة في الخسائر ستتقلّص كلما تقدمت القدرات الدفاعية الصينية. وقد تنبأت الدراسة أنه بحلول العام 2025 ستصبح الخسائر الأميركية المحتملة ثقيلة بعدما كانت كبيرة. في حين أن الخسائر الصينية ستبقى ثقيلة جدًا لكنها ستكون بشكل ما أقل من تلك المحتملة عام 2015 وذلك بفعل التحديث المتزايد في القدرات الأميركية على الضرب. إن القدرات الدفاعية الصينية ستجعل على نحو متزايد من الصعب على أميركا أن تكسب سيطرة عسكرية-عملانية ونصرًا حتى في حالة حرب طويلة.

David C. Gompert, Astrid Stuth Cevallos, Cristina L. Garafola, War with China: Thinking Through the Unthinkable, RAND Corporation, 2016.

والسعي للتعاون حيث يمكن. مع ذلك يشير بلينكن، بما يشبه التحذير، إلى احتمالية وقوع صراع غير مقصود مع الصين ولذلك "سندير هذه العلاقات بمسؤولية لمنع حدوث ذلك. لقد أعطينا الأولوية لاتصالات الأزمات وإجراءات الحدّ من المخاطر مع بكين، ونظل ملتزمين بالدبلوماسية المكثفة مع المنافسة الشديدة". وفي هذا السياق أشار بلينكن إلى أنه مع التأكيد على الدفاع عن النظام الدولي، المفتوح والشامل، ومؤسساته ومبادئه فليس ثمة **سعي لمنع "الصين من أداء دورها كقوة كبرى** ولا لمنعها أو منع أي دولة أخرى من تنمية اقتصادها أو النهوض بمصالح شعوبها".

وهنا ينبغي الإشارة إلى أن الأميركيين الرافضين لتطبيق نموذج الحرب الباردة إنما يربطون ذلك بالطبيعة والدور المختلفين للصين عن الاتحاد السوفياتي لا سيما لناحية اندماجها المكثف في الاقتصاد العالمي ولعمق التشبيك المتبادل مع الولايات المتحدة وكذلك للسمة البراغماتية للسياسة الخارجية الصينية. لذلك، بحسب مقال للإيكونوميست، لا تستطيع أميركا أن تجرّب احتواء الصين كما فعلت مع الاتحاد السوفياتي بل بدلًا من ذلك يريد بايدن مواجهة التأثير الصيني من خلال زيادة التأثير الأميركي[32].

الصينيون هم أيضًا حريصون على عدم الوصول إلى حالة صراع ما داموا قادرين على الاستفادة من الوقت لاستكمال عملية "الصعود السلمي" فيما يتخبّط الغرب بأزماته. ولذلك يوصي هو شيجين، رئيس التحرير السابق لصحيفة غلوبال تايمز، في تعليق له على خطاب بلينكن بوجوب بذل الصين كل الجهود اللازمة لتحقيق الاستقرار في العلاقات الصينية الأميركية وإبطاء تدهورها. لكن يجب على الصين أن تضع في اعتبارها السيناريو الأسوأ وأن تعزّز استعدادها لمواجهات مكثفة مع

انتقد موقع "ذا انتربراتر" الأسترالي دراسة راند معتبرًا أنها بالغت في تقديراتها لصالح الموقف الأميركي بحال اندلاع حرب لعدة أسباب منها: الاقتصاد الأميركي ليس مرنًا بحال حصلت الحرب، قدرة أميركا على هز الاستقرار الداخلي الصيني هي مجرد تفكير رغبوي، الصين ستكون قادرة على ترميم الخسائر ولن تكون محدودة ولا بطيئة، الصين ستكون قادرة على إدارة الانقطاع الناتج عن تعطل التجارة الإقليمية، والصين يمكن أن ترعى هجمات لمنظمات غير حكومية ضد المصالح الأميركية في الشرق الأوسط، هناك شك بقدرة أميركا على إدامة هجمات بحرية في غرب الباسيفيك حيث سيكون أسطولها البحري نظرًا لهشاشة وضعية حاملة الطائرات والقواعد الأميركية في المنطقة.

https://www.lowyinstitute.org/the-interpreter/review-rand-corporations-war-china-thinking-through-unthinkable

[32] The Economist, Pushing Back, Briefing America's China Policy, July 17, 2021, p.21.

الولايات المتحدة في حال انتهاك المصالح الأساسية للصين. لذلك يدعو شيجين إلى الدمج بين التعاون وبناء الردع الاستراتيجي ضد أميركا من خلال تعزيز بناء القدرات الخاصة بها "لمنع المتشدّدين في الولايات المتحدة من الانخراط في مغامرة استراتيجية ضد الصين".

ب. بدل المواجهة المباشرة مع الصين لتغيير سلوكها، تستند الاستراتيجية الأميركية إلى محاولة **تشكيل البيئة الاستراتيجية حول الصين** بشكل يدفعها للتصرف على نحو مختلف. وهذا فارق أساسي عن استراتيجية ترامب حيث إن بايدن يركّز على تشكيل البيئة الاستراتيجية حول الصين انطلاقًا من تقييم أن أميركا لا يمكنها تغيير الصين، كما يقول بوني غلاسر مدير برنامج أسيا في صندوق مارشال للولايات المتحدة[33]. وكان كارت كامبل كتب عام 2018 أن نقطة البداية لمقاربة أفضل هي درجة جديدة من التواضع بشأن قدرة أميركا على تغيير الصين، فلا ينبغي أن يكون الهدف أضعاف أو عزل أو تحويل الصين بل التركيز على بناء القوة الذاتية وقوة الشركاء[34]. وهذا سيؤدّي بحسب استراتيجية الباسيفيك الهندي (2022) إلى تشكيل البيئة الاستراتيجية حيث تتحرك الصين وبناء توازن نفوذ حول العالم.

ويشمل تشكيل البيئة الاستراتيجية حول الصين بناء تحالفات في محيطها أو تمتين ما هو قائم وإضعاف روابط الصين مع جوارها وكذلك ربط قوى آسيوية حليفة لواشنطن بحلفاء خارج المنطقة مثل الناتو والكيان الإسرائيلي. وبحسب التجربة التاريخية فإنه حيث تفشل واشنطن في جذب الأنظمة السياسية تجهد لتغييرها أو تقييدها. مثلًا هناك شكوك واسعة ذات صدقية في دور أميركي عميق في اقتناص الفرصة لإزاحة عمران خان عن رئاسة الوزراء الباكستانية وهو ما سمح بوصول أحد المقرّبين من واشنطن شهباز شريف إلى رئاسة الوزراء.

ت. **التمييز في الخطاب بين الحزب الشيوعي الصيني والشعب الصيني**، فالخلافات العميقة هي مع الحزب الشيوعي والحكومية الصينية وليس مع الشعب الصيني الذي تقدّره أميركا، بحسب بلينكن. ويكرّر الخطاب التأكيد على إظهار الاحترام للشعب الصيني وحضارته ولذا يقول بلينكن "يكنّ الشعب الأميركي احترامًا كبيرًا للشعب الصيني. نحن

---

[33] Nike Ching, US Lays Out Strategy to Outcompete China, Voice of America, May 26, 2022.

[34] Kurt M. Campbell and Ely Ratner, The China Reckoning: How Beijing Defied American Expectations, Foreign Affairs, March/April 2018.

نحترم إنجازاتهم وتاريخهم وثقافتهم، ونقدّر كثيرًا روابط الأسرة والصداقة التي تربطنا". وفي مقطع آخر يعزو النهضة الصينية إلى "مواهب الشعب الصيني وبراعته وعمله الجادّ". ويكرّر الخطاب التأكيد للشعب الصيني على عدم وجود نوايا عدائية ويجب أن لا يحصل صراع بل "إننا سننافس بثقة وسنتعاون حيثما نستطيع وسنتنافس حيث يجب".

يسعى الأميركيون من خلال هذا الاستهداف الموّجه لتقويض الخطابات التعبوية للحزب الشيوعي حول العدوانية الأميركية، والأهمّ اجتذاب النخبة الصينية المعجبة بالتجربة الأميركية والتي تميل لمقاربة تصالحية مع واشنطن أي الضرب في الفوالق الاجتماعية الصينية وتوسعتها. فقد أوصت دراسة صادرة عن المركز الصيني للقرن 21 في جامعة كاليفورنيا بأن على أي نهج للتأثير على النظام الصيني أن يأخذ بعين الاعتبار أنه ليس نظامًا أحاديًا بل هناك الكثير من الفئات الاجتماعية ذات المصالح المتنوّعة والآراء السياسية المتباينة، وإن كان صوت شي جين هو المهيمن لكنه ليس الوحيد[35]. وهنا يبرز أيضًا ميل أميركي لتحميل الرئيس الصيني على وجه الخصوص مسؤولية التصعيد والتأكيد على كونه مستبدًا معجبًا بالتجربة السوفياتية وطموحًا بشكل عدائي. يجادل ميديريوس أن التحوّل العدائي في حقبة شي له جذوره في حقبة سلفه هو جينغ تاو، لكن شي شخص يميل للمخاطرة ويريد حسم المنافسة مع أميركا بسرعة، وشي ليس تجسيدًا للنظام بل هو شخص فريد ومختلف وحين اختاره النظام لم يكن يعلم ما الذي ينتظره من شي[36].

---

[35] Asia Society's Center on U.S.- China Relations & The UC San Diego School of Global Policy and Strategy's 21st Century China Center, "China's New Direction: Challenges and Opportunities for U.S. Policy", November 2021.

[36] Mederios, US – China Competition, Op. Cit.

يقدّم كيفين روود رأيًا شبيهًا بالقول إن شي هو أكثر رئيس مؤدلج للحزب الشيوعي الصيني منذ ماو ولديه كتابات عديدة حول انهيار الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي الذي ربطه بالتخفّف الإيديولوجي ولذلك يصل إلى نتيجة أنه يجب القيام بإعادة بناء إيديولوجي في الحزب الشيوعي الصيني. ويرى روود أن شي نجح في تحقيق ما يسمّيه قدرة "سحب بالجاذبية" لدى الاقتصاد الصيني ما جعل الاقتصادات العالمية أكثر ارتباطًا وتبعية للصين ويستخدم ذلك لإرغام تلك الدول على الامتثال للسياسة الخارجية الصينية. وهذا النجاح السريع، بزعم روود، أدّى إلى إثارة انتقادات من داخل النظام الصيني لـــ شي كونه ذهب بعيدًا جدًا وسريعًا جدًا ومبكرًا جدًا وبقسوة جدًا (دبلوماسية حربية واستراتيجية اقتصادية إكراهية) بدل أن ينتظر أن تنمو الصين بشكل طبيعي وهادئ وغير استفزازي.

كذلك ركّزت الاستراتيجية بالتأكيد على دور الجالية الصينية في الولايات المتحدة والاعتراف بدورها لغرض توظيف هذه الجالية كرافعة ضغط نخبوية على صانعي القرار والنخبة داخل الصين وكذلك لجذب نُخب من الجالية الصينية ودمجها في البرامج الأميركية المخصصة لمواجهة الصين. في هذا السياق أقّرت أميركا قانونًا في أيار عام 2021 يعالج جرائم الكراهية ضد الأشخاص. وقد أوصت دراسة لمؤسسة راند أنه يجب أن تكون المجتمعات المحلّية الصينية في الولايات المتحدة وأماكن أخرى من العالم محور تركيز في العلاقات معهم. ولذلك وجدت من المفيد تأمين المزيد من التوعية والدعم والشمول لتمكين المغتربين الصينيين من مقاومة إسكات الحزب الشيوعي الصيني لهم ومراقبتهم وممارسة الإكراه ضدهم[37].

ث. **التأكيد على جاذبية النموذج الأميركي في مقابل النموذج الصيني**. ولذا تعمّد بلينكن الإشـــارة إلى نموذج بلاده الديمقراطي ومرونته وقدرته على التقدّم في مقابل نمط الحكم الصيني ولكنه ركّز أيضًا على نجاح بلاده في اجتذاب ملايين الطلاب الصينيين الموهوبين "الذين أثروا مجتمعاتنا وأقاموا روابط مع الأميركيين لمدى الحياة". ويستدلّ على اسـتمرار ذلك بإصـدار أكثر من 100 ألف تأشـيرة للطلاب الصـينيين خلال أربعة أشـهر فحسـب في العام 2021 "وهذا أعلى معدّل لدينا على الإطلاق". وأكثر من ذلك فإن 80٪ من الطلاب الصـــينيين الذين يســـعون للحصـــول على درجة الدكتوراه في العلوم والتكنولوجيا يبقون في أميركا ويدفعون بالابتكار قُدمًا. وكذلك يمتدح بلينكن الأميركيين الصـــينيين لمســـاهماتهم التي "لا تقدر بثمن لبلادنا وفعلوا ذلك لأجيال" مســـتدّلًا بذلك أنه لا مكان للعنصـــرية والكراهية في أميركا. إذًا تريد واشـــنطن إثبات جاذبية نموذجها لجذب الدول الأخرى نحوها كونها تعجز عن إرغامها على الابتعاد عن الصين، وهكذا تطمح إدارة بايدن أن تستخدم المنافسة الاستراتيجية مع الصين حتى تظهر أن أميركا لديها نموذج أكثر جاذبية[38].

Asia Society Switzerland, Kevin Rudd: Understanding How China Sees the World, Op. Cit.

[37] Christopher Paul, James Dobbins, Scott W. Harold, Howard J. Shatz, Rand Waltzman, Lauren Skrabala, "A Guide to Extreme Competition with China", RAND Corporation, December 2021.

[38] Carla Freeman, Blinken lays out three-part U.S. approach to China. But what's missing? United States Institute of Peace, June 2, 2022.

ج. **التأكيد على وجود طابع إيديولوجي للصـراع وفق ثنائية الاسـتبداد/الديمقراطية.**

فالديمقراطية، بحسب بلينكن، هي مصدر أساسي للقوة الوطنية التي تتيح لأميركا الاستفادة من مواردها البشرية للحدّ الأقصى. وهنا يعدّد بلينكن جملة من الصفات في التجربة الديمقراطية الأميركية حتى ينفيها ضمنًا عن التجربة الصينية (ذات النموذج المركزي الذي يقوده الحزب الواحد)، ففي أميركا "نتناقش ونجادل ونختلف ونتحدّى بعضنا البعض، بما في ذلك قادتنا المنتخبين. نتعامل مع نواقصنا علانية... يكون ذلك صعبًا وقبيحًا.. وقد يكون بطيئًا بشكل مؤلم، ولكننا بشكل عام نعمل باستمرار نحو مجتمع يمكن أن يزدهر فيه الناس من جميع الخلفيات". فهذا النموذج الأميركي "هو أحد أقوى الأصول في هذه المنافسة" والأقدر على مواجهة التحدّيات.

إلا أن بلينكن يشدّد على أن أميركا، رغم التناقض في نموذج الحكم لا تسعى إلى تغيير النظام السياسي في الصين. وهنا يحذّر خبير في الشأن الآسيوي أن معاملة الصين كدولة شاذّة عالميًا وتخيّلها كبطل الاستبداد يجعل من المستحيل قيام تعاون بنّاء معها[39]. ويقول تيري سو، وهو رئيس مركز تفكير ودار نشر Lulu Derivation Data Ltd في هونغ كونغ، إن هذا التأطير الإيديولوجي للصراع العالمي على أنه بين الديمقراطيات والاستبداد سيمنع أميركا من التقارب مع روسيا لتحييدها بل سيجعلها مضطرة لاستهدافهما معًا بعكس مقاربة كيسنجر لتحييد الصين لمواجهة روسيا[40].

تحاول الصين من ناحيتها عدم ترك الأميركيين يستحوذون على مفهوم "الديمقراطية" واستخدامه ضدهم. لذلك أصدر مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية في شهر كانون الأول 2021 ورقة بعنوان "الديمقراطية التي تعمل" ردًا على قمة الديمقراطيات التي عقدتها الولايات المتحدة حينها[41]. ودافعت الورقة عن حق كل دولة في إيجاد نموذجها الديمقراطي الخاص بها وهو ما تفعله الصين داخليًا من خلال الاستماع لشعبها وخارجيًا من خلال القيام بعلاقات دولية وفق احترام كرامة الدول وحُرمة سيادتها وأمنها ومصالحها الإنمائية. وأدانت الورقة الصينية استغلال "بعض البلدان للديمقراطية

---

[39] Kulacki, Op. Cit.

[40] Su, Op. Cit.

[41] Xinhua, “Full Text: China: Democracy That Works”, China's State Council Information Office, December 4, 2021
http://www.news.cn/english/2021-12/04/c_1310351231.htm

كأداة سياسية وممارسة عقلية الهيمنة... وتتدخل في الشؤون الداخلية للآخرين با سم الديمقراطية وتنتهك سيادتهم لخدمة مصالحهم السيا سية. كما أنها تحرّض على العداء والانفصال بحجة "جلب الديمقراطية"، مما يسبّب عدم استقرار لا نهاية له في أجزاء كثيرة من العالم ويفاقم التوتّرات الدولية"[42].

يجادل وو شينبو، مدير مركز الدراسات الأميركية في جامعة فودان الصينية، أنه كان من المفترض أن يتجاوز التعاون الأميركي - الصيني فيما يخص الحوكمة العالمية المتغيرات الجيوبولوتيكية والأيديولوجية، لكن الولايات المتحدة تُدخل بشكل متزايد العناصر الجيوسياسية والأيديولوجية في هذه المسائل، مما يعرّض النظام الدولي نفسه للخطر. وبناء على ذلك قد تتشكّل قريبًا ثلاثة معسكرات، أحدها حول الولايات المتحدة، والآخر حول روسيا، والثالث في المنتصف. بهذا المعنى، يقول شينبو، فإن النظام الدولي الذي قام بعد الحرب الباردة والقائم على تعاون القوى العظمى والعولمة والحوكمة العالمية يقترب من نهايته[43].

ج. **التأكيد على الثقة في مواجهة التحدّي الصيني.** لا تريد واشنطن أن تبدو مذعورة في مقابل المشهد الصيني بما يمس بكبريائها الإمبراطوري أو يزيد من مأزق مصداقيتها أمام الحلفاء. فيؤكد بلينكن قائلًا: "نحن نتعامل مع هذا التحدّي بثقة. تتمتّع بلادنا بالعديد من نقاط القوة.. لدينا جيران م سالمون، و سكان متنوّعون ومتزايدون، وموارد وفيرة، واحتياطي العالم من العملة، وأقوى جيش على وجه الأرض، وثقافة مزدهرة من الابتكار وريادة الأعمال أنتجت على سبيل المثال لقاحات فعّالة متعدّدة الآن تحمي الناس في مختلف أنحاء العالم من كوفيد-19".

---

[42] وفي شباط 2022 أصدر الرئيسان الصيني والروسي بيانًا مشتركًا تحت عنوان "دخول العلاقات الدولية في عصر جديد والتنمية المستدامة العالمية"، تضمّن موافقة الطرفين "على أنّ الدّيمقراطيّة قيمة إنسانيّة عالميّة وليست امتيازًا خاصًا بعدد محدود من الدّول، وأنّ تعزيزها وحمايتها هو مسؤوليّة مشتركة على كلّ المجتمعات في العالم. لا يوجد نموذج واحد يناسب الجميع لتوجيه البلدان في إرساء الديمقراطية. يمكن للأمة أن تختار مثل هذه الأشكال والأساليب لتطبيق الديمقراطية التي تناسب دولتها الخاصة، على أساس نظامها الاجتماعي والسياسي وخلفيتها التاريخية وتقاليدها وخصائصها الثقافية الفريدة".

[43] Jiang Jiang and Ji Xiaodong, Blinken's China Speech: views from Beijing, Ginger River Review, June 2, 2022.
https://gingerriver.substack.com/p/blinkens-china-speech-views-from?r=1kb8tf&s=r&utm_campaign=post&utm_medium=email

خ. هذا العقد أي حتى 2030 هو "**العقد الحاسم**" الذي سيحدد نتيجة المنافسة الأميركية الصينية. فقد تكرّر مصطلح "العقد الحاسم" 4 مرات إذ "يعتقد الرئيس بايدن أن هذا العقد سيكون حاسمًا، وستحدّد الإجراءات التي نتخذها في الداخل ومع البلدان في مختلف أنحاء العالم إمكانية تحقيق رؤيتنا المشتركة للمستقبل أم لا". أما عن كون هذا العقد حاسمًا فيمكن ربطه بتقديرات أميركية لاتجاهات الصعود الصيني وسرعتها بحيث إنها لن تكون قابلة للاحتواء بعد عشر سنوات لا سيّما إن استمرت فجوة الصعود الحالي بالمقارنة مع الولايات المتحدة[44]. ويستند جزء من هذه التقديرات الأميركية إلى معلومات حول الرؤية الصينية لتطوير نفوذها العالمي. فقد أفصح مسؤول بارز في إدارة بايدن لمجلة إكونوميست أن الصين ترى في السنوات العشر أو الخمس عشرة المقبلة نافذة فرصة "لتأكيد سلطتها العالمية"، حيث يرى الحزب الشيوعي الصيني أن الغرب في حالة أفول. ويختم ذلك المسؤول بالقول: "الناس في الغرب بدأوا يدركون أننا نتعامل مع بلد أقل اهتمامًا ربما بالتعايش وأكثر اهتمامًا بالسيطرة"[45]. يعتقد ميديريوس أن الصينيين يظنون أن الوقت في صالحهم واستراتيجيتهم تقوم على شراء الوقت لردم فجوات القوة مع أميركا ومحاولة التملّص من القيود الأميركية، وفي عهد شي أصبح الصينيون أقل دفاعًا ويفتشون عن مساحات لدفع أميركا للخلف وإضعاف القدرات الأميركية حيث يمكن وتحقيق أفضلية استراتيجية في مجالات جديدة[46].

---

[44] يشمل هذا التخوّف الجانب العسكري أيضًا، ففي آذار 2021 حذر الأدميرال فيليب دايفدسون، كان حينها قائدًا للقوات الأميركية في منطقة الباسيفيك- الهندي، أنه خلال السنوات الست المقبلة ستتجاوز القوة العسكرية الصينية القوة الأميركية وتغيّر بالقوة الوضع القائم في شرق آسيا.

https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2021-06-10/america-not-ready-war-chinaTop of Form

وكانت مؤسسة راند أجرت دراسة شاملة عام 2015 قارنت بين قدرات البلدين بحال وقوع مواجهة عسكرية ولاحظت الدراسة حصول تقدم صيني هائل في معظم الجوانب العملانية بالمقارنة مع العام 1996. وقد قارنت هذه الدراسة بشكل معمق وشامل القدرات الجوية والبرية وبالبحرية لكل من القوتين بما يعكس الهواجس الأميركية المتنامية منذ ذلك العام تجاه النمو المتسارع للقدرات الصينية.

https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR392.html

[45] The Economist, Op. Cit., p.20.

[46] Evan Mederios, US Strategy toward China under the Biden Administration, Podcast China Global, German Marshall Fund Asia, 2022.

وتعطينا دراسة لمؤسسة راند تصوّرًا حول رؤية واشنطن للمقاربة الصينية حول المنافسة معها حتى العام 2050، وهذا التصوّر يساعد على فهم لماذا تعتقد أميركا أنها أمام عقد حاسم. إن معيار الصين لمنافسة ناجحة مع أميركا يتضمّن الشروط التالية بحلول منتصف القرن (2050): 1- تجنّب الحرب مع أميركا، لكن ذلك لا يستثني احتمال حصول أزمات ذات طابع عسكري أو صراعات محدودة؛ 2- أميركا تحترم سلطة الصين كقائد عالمي؛ 3- أميركا تمتنع بدرجة كبير عن أذيّة المصالح الصينية؛ 4- الصين تؤسّس تفوّقًا على معظم أوراسيا والشرق الأوسط وإفريقيا؛ 5- التفوّق الأميركي انحسر إلى داخل القارة الأميركية؛ 6- أميركا والصين يديران اختلافاتهما وفق معايير حدّدتها الصين؛ 7- تتعاون الدولتان في الاهتمامات المشتركة وفق شروط تم تعريفها بدرجة كبيرة من الصينيين[47].

د. **تطوير الجهاز الدبلوماسي الأميركي ليستجيب للتحدّي الصيني**. ولذلك سيجري تحدّيث الوزارة ومنح الدبلوماسيين أدوات جديدة ويشمل ذلك بناء "بيت صيني"، أي "فريق متكامل على مستوى الوزارة ينسّق سياستنا وينفّذها عبر القضايا والمناطق ويعمل مع الكونغرس بحسب الحاجة". وكان فريق تخطيط السياسات في مكتب وزير الخارجية الأميركي السابق بومبيو أوصى عام 2022 بتدريب جيل جديد من الدبلوماسيين يتقنون اللغة الصينية وإكسابهم معرفة واسعة بتاريخ الصين وثقافتها وكذلك تاريخ وثقافات المنافسين الاستراتيجيين والأصدقاء[48].

ذ. **تأطير المواجهة مع الصين باعتبارها استجابة لتهديد داخلي وخارجي في آن** وبالتحدّيد باعتبارها معركة لحماية العمال الأميركيين والصناعة الأميركية، وهو ما أطلق عليه بايدن "سياسة خارجية للطبقة الوسطى الأميركية". تواجه العولمة الليبرالية تحدّيًا داهمًا من صعود تيارات شعوبية تدعو للحمائية بحجة أن العولمة ونخبها الليبرالية تسببت بضرر بالغ لدى للطبقات الوسطى والعاملة في الغرب بفعل نقل المصانع وتركيز الثروة في القطاعات المعولمة وفتح الحدود أمام الأجانب. إن تقديم المواجهة كونها للدفاع عن النظام الدولي أو موقع أميركا العالمي لن تكون كافية لتعبئة

---

[47] Timothy R. Heath, Derek Grossman, Asha Clark, China's Quest for Global Primacy: An Analysis of Chinese International and Defense Strategies to Outcompete the United States, RAND Corporation, 2021.

[48] The Policy Planning Staff, Office of the Secretary of State, The Elements of China Challenge, November 2020.

المجتمع الأميركي وحشده ولذا جرت إضافة المصالح المادية للمواطنين الأميركيين. إن هذه الشريحة من العمال والطبقة الوسطى تتجه بمرور الوقت نحو الحزب الجمهوري والتيارات اليمينية وهذا ينعكس انتخابيًا ضد الحزب الديمقراطي ولذا قرر الديمقراطيون استخدام السياسة الخارجية في معركتهم الداخلية. ولذلك قال بايدن بعد أسبوعين من انتخابه "لم يعد هناك خط واضح بين السياسة الخارجية والسياسة المحلّية" وكذلك نصّت استراتيجية الأمن القومي المؤقّتة (آذار 2021) أن "الأمن الاقتصادي هو الأمن القومي"[49].

رابعًا: الاستجابة للتحدّي الصيني: 3+1

4.1 مواجهة ثلاثية الأضلع

يمكن تلخيص استراتيجية إدارة بايدن، بحسب بلينكن، في ثلاث كلمات لتحقيق النجاح في هذا العقد الحاسم، ألا وهي **"الاستثمار والتوافق والتنافس"**. هنا الاستثمار سيكون في عناصر القوة الأميركية أي القدرة التنافسية والابتكار والديمقراطية. أما التوافق فسيكون من خلال "تنسيق جهودنا مع شبكة الحلفاء والشركاء الخاصة بنا للعمل من أجل هدف مشترك ولصالح مشترك" أي احتواء الصين. بمحصلة هذين الجهدين يتحقق الركن الثالث أي القدرة على منافسة الصين "للدفاع عن مصالحنا وبناء رؤيتنا للمستقبل"[50]. وهكذا تكون إدارة بايدن قد اعتمدت "المنافسة الاستراتيجية" كإطار للعلاقة مع الصين.

---

[49] يعاد إنتاج فكرة العولمة حاليًا بحيث صارت تركّز أكثر على الأمن (أمن الاستثمارات والنشاط الاقتصادي) على الحساب الفعالية والكفاءة.

[50] في الاستراتيجية المؤقّتة للأمن القومي حدّدت إدارة بايدن عام 2021 ثلاثة أسس للسياسة نحو الصين: الأول الحاجة للتجديد المحلي الاقتصادي والسياسي لتحدّي الصين، والثاني أهمية جعل ذلك قضية مشتركة مع الحلفاء والشركاء، وثالثًا، عرض لرؤية تنافسية للمستقبل تستند إلى خطة هائلة إعادة البناء أفضل "Build Back Better" لتحويل أميركا من خلال استثمارات في البرامج الاجتماعية والبنى التحتية والبيئية.

كذلك أوصت دراسة لراند، ميزت بين السلوك الصيني الشرعي وغير الشرعي، بجملة ردود سياسية على التحدّي الصيني تقع ضمن خمس فئات: على السلوك غير الشرعي: 1- الرد على، والتبادلية، وردع السلوك غير المقبول للصين؛ 2- مد المعايير القائمة وتعزيز معايير جديدة، وضبط القواعد والمعايير الدولية، وتعرية وكشف السلوك العدواني للصين؛ على السلوك الشرعي: 3- استدامة في القيادة الأميركية لتأمين الصالح العام العالمي؛ 4- دعم وبناء تحالفات وشراكات عالمية؛ 5- استعادة صحة وحيوية النظام الأميركي. وهذه النقاط تنسجم مع الأركان الثلاثة المعلنة في الاستراتيجية. أنظر:
Paul and others, Op. Cit.

أ. **الاستثمار في عناصر القوّة** وهي تشمل البحث العلمي (قبل 60 عامًا كان الإنفاق على البحث ضعف ما هو عليه اليوم كنسبة مئوية من الاقتصاد الأميركي فتراجعت أميركا في نسبة الإنفاق على البحث العلمي إلى المرتبة التاسعة وتقدّمت الصين إلى المرتبة الثانية) والتعليم والبنية التحتية (الإنترنت وطرق وموانئ وسكك حديد ومطارات) والقوى العاملة و تدريبها على تقنيات المستقبل والريادة التكنولوجية (الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية والحوسبة الكمومية وهي المجالات التي تركّز الصين على قيادتها) والتصنيع الحديث المتقدم (إنتاج أشباه الموصلات)[51] وتحفيز الابتكار في القطاع العام. الهدف الرئيسي هنا أن تبقى أميركا المركز التكنولوجي والاقتصادي في العالم وممسكة بسلاسل التوريد الأساسية[52]. وتهمّش الصين فيها وتؤكد قدرتها على استتباع الدول الأخرى بعنوان "الشراكة". ويؤكد بلينكن أن الاستثمار يطال أحد أقوى الأصول في هذه المنافسة أي الديمقراطية الأميركية والشعب الأميركي والنموذج الأميركي.

يفسّر أحد مساعدي بايدن هذا الاستثمار بحاجة أميركا إلى "استعادة عظمتها" بعد عقود من التراجع وأن هذه ستكون التفافة يندر أن قامت بها قوة عظمى، وأنها "شيء تراجيدي". إن على أميركا أن تستثمر في نفسها حتى تستطيع أن تتعامل مع الصين

---

[51] بحسب مشروع قانون الابتكار والتنافسية سيكّرس مبلغ 52 مليار دولار لتقديم مساعدات مالية من أجل بناء وتطوير وتحديث صناعة أشباه الموصلات التي هي حيوية في سلاسل التوريد المعاصرة والطلب عليها في تزايد متواصل. وقد تراجعت حصة أميركا من هذه الصناعة عالميًا من 37٪ عام 1990 إلى 12٪ في 2021، والمراد الآن عكس هذا المسار.

في نهاية تموز 2022 أقر مجلس النواب الأميركي قانون تعزيز الإنتاج الأميركي لأشباه الموصلات والذي يتضمّن تمويلًا كبيرًا لدعم الأبحاث والتطوير في هذه الصناعة داخل الولايات المتحدة ما يقلل اعتماد الولايات المتحدة على الدول الأخرى ولا سيما الصين ويعزز من القدرة التنافسية للاقتصاد الأميركي وكذلك يعزز من الأمن القومي. وقد سبق ذلك في منتصف تموز إعلان إدارة بايدن أنها تجري مراجعة لتصدير أشباه الموصلات إلى الصين لضمان أن لا تنتقل دراية تكنولوجية متقدمة إلى الصينيين.

[52] يخصّص مشروع قانون الابتكار والتنافسية مبلغ 45 مليار دولار على خمس سنوات لتعزيز مرونة سلاسل التوريد الأميركية وأمنها من خلال معالجة عوامل الهشاشة وبالتحديد الوصول إلى المواد الأساسية خلال صدمات سلاسل التوريد بفعل أحداث أمنية أو طبيعية أو الأوبئة، وكذلك من خلال دعم تصنيع أو الاستحواذ على مواد أساسية وتطوير المنشآت الصناعية وإنشاء قاعدة بيانات وطنية لسلاسل التوريد توفّر نظرة وطنية لسلاسل التوريد ورؤية بالوقت الحقيقي للقدرات التصنيعية الأميركية في القطاعات الحرجة.

من موقع قوة[53]. يشكّك مقال الإيكونوميست بإمكانية إعادة البناء بمعدّل يمكن أن يؤدّي إلى تقويض المسار الصيني الحالي بشكل جِدّي حتى لو كان الجمهوريون والديموقراطيون متحدين. فالاقتصاد الصيني سيصبح الأكبر عالميًا خلال "نافذة الفرصة" المقدّرة من 10 سنوات إلى 15 سنة. إن السوق العملاق للصين سيكون حسب مقولة للحزب الشيوعي بمثابة "حقل جاذبية قوي" يتجاوز بكثير حدود الصين[54]. انطلاقًا من إدراك هذه الفجوة يدعو راش دوشي، وهو باحث في بروكينغز وله كتاب "اللعبة الطويلة: استراتيجية الصين الكبرى لاستبدال النظام الأميركي"، إلى اتباع "الإضعاف غير المتماثل" أي إحباط محاولات الصين لإعادة بناء النظام الدولي بطريقة لا تكلّف كثيرًا وهي تشمل جانبًا عسكريًا (الردع بالمنع تجاه محاولات الصين التمدد خارج مياهها الإقليمية) وجانبًا اقتصاديًا (قيود على الصادرات التكنولوجية الأميركية إلى الصين) وجانبًا سياسيًا (مواجهة النفوذ الصيني في الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف).

ب. **بناء التوافق** "مع حلفائنا وشركائنا لتعزيز رؤية مشتركة للمستقبل" في مجالات الأمن والتكنولوجيا والاقتصاد. وبناء التحالفات والشراكات وإعادة الانخراط في المؤسسات الدولية هو ركن في السياسة الخارجية لإدارة بايدن بعد سنوات ترامب العجاف. ويقول بلينكن أن هذا الأمر أكثر ما ينطبق على منطقة المحيطين الهندي والهادئ وذلك تحت عناوين أن تكون منطقة حرة ومفتوحة سياسيًا واقتصاديًا[55]. ويستدل بلينكن على هذا الجهد بالزيارات الرسمية للمنطقة وإطلاق "الإطار الاقتصادي لازدهار منطقة المحيط الهندي والمحيط الهادئ" (الاقتصاد الرقمي وسلاسل التوريد والطاقة

---

[53] The Economist, Op. Cit., p.21.

[54] The Economist, Op. Cit., p.21.

[55] وكان البيت الأبيض قد نشر بتاريخ 11 شباط 2022 "استراتيجية الإندو – باسيفيك للولايات المتحدة" وفيها تحديد للمقاربة الأميركية تجاه منطقتي المحيط الهندي والهادئ التي بدأت الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة النظر إليهما كمنطقة واحدة في سياق تزخيم المواجهة مع الصعود الصيني وذلك تحت عناوين جعل المنطقة: حرة ومفتوحة؛ متصلة؛ مزدهرة؛ آمنة؛ مرنة.

The White House, "FACT SHEET: Indo-Pacific Strategy of the United States", February 11, 2022.

وبحسب دراسة لمؤسسة راند تتركز المنافسة الأميركية – الصينية على النفوذ في تلك المنطقة في الدول الآتية: إندونيسيا، ماليزيا، فيليبين، سنغافورة، تايلند، فيتنام. أنظر:

Bonny Lin and others, U.S. Versus Chinese Powers of Persuasion, RAND Coporation, 2020.

النظيفة والبنية التحتية والفساد)، وقمم المجموعة الرباعية (أستراليا واليابان والهند والولايات المتحدة)[56] والشراكة في الأمن البحري، وتنشيط الشراكة مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ودعوة الحلفاء الآسيويين إلى قمّة الناتو في مدريد، وإنشاء شراكة أمنية بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (أوكاس)، وتقديم مساعدات لمواجهة الوباء.

من الجليّ أن منطقة الباسيفيك الهندي، بحسب التسمية الأميركية، ستكون مركز المواجهة الصينية الأميركية إذ إن الأميركيين دائمًا ما يسعون لتقييد القوى الصاعدة بتوازنات داخلية وأخرى إقليمية تنهكها بحيث لا تكون قادرة على التحوّل إلى منافس عالمي. بدأ أوباما هذا المسعى منذ عام 2011 ضمن مقاربته للتوجّه شرقًا، وقد أطلق البيت الأبيض أثناء ولاية أوباما (عام 2015) "وثيقة حقائق" لتقديم الموقف الرسمي من تلك المنطقة وربطه باستعادة التوازن[57].

يدرك الأميركيون أن الصين أنهت القسم الأكبر من مهمة التشبيك مع محيطها وربطه بها بدرجة من التبعية تتباين بين دولة وأخرى، وهذا ما يجعل الغاية الأميركية لاستعادة التوازن هناك معقدة وصعبة[58]. هذا الإدراك يجعل مقاربة إدارة بايدن في تلك المنطقة أكثر عدوانية من مقاربة أوباما، ففي مقاربة الأخير كان تعزيز الحضور في الباسيفيك يتم من خلال تقوية الروابط مع الصين وتأسيس حضور أميركي قوي وموثوق هناك لتحقيق غايتين: تشجيع الصين على سلوك بنّاء وإقناع الحلفاء بالتزام أميركي ذي صدقية بوجه أية محاولات صينية للهيمنة الإقليمية[59]. وقد أدّت سياسات ترامب الأحادية إلى تبديد كل

---

[56] في العام المالي 2021-2022 تجاوزت أميركا الصين لتصبح الشريك التجاري الأول مع الهند، حيث بلغت قيمة التبادلات التجارية الأميركية الهندية قيمة 119.42 مليار دولار (بفائض 32.8 مليار دولار لصالح الهند) مقابل 115.42 مليار دولار بين الصين والهند. وتتضح أهمية الهند في الاستراتيجية الأميركية من تعديل اسم المنطقة من آسيا-الباسيفيك إلى الباسيفيك – الهندي منذ إدارة ترامب وقد تبنّت المصطلح إدارة بايدن.

https://www.thehindu.com/news/national/us-surpasses-china-as-indias-biggest-trading-partner-in-fy22-at-11942-bn/article65473850.ece

[57] https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2015/11/16/fact-sheet-advancing-rebalance-asia-and-pacific.

[58] في العام 2021 أطلقت الصين شراكة استراتيجية شاملة مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) والأخيرة بدورها عقدت شراكة مماثلة مع أستراليا لتأكيد رغبتها بالحياد في التنافس الصيني الأميركي.

[59] Kenneth G. Lieberthal, The American Pivot to Asia, Brookings, December 21, 2011.

ذلك[60]، ولهذا السبب انتقلت إدارة بايدن نحو مقاربة أكثر تشددًا تقوم على احتواء الصين وتقليل روابطها مع جيرانها وتقليل اعتمادهم عليها وتأكيد إلحاقهم باستراتيجية واشنطن من خلال دمجهم تبعيًا بها عسكريًا واقتصاديًا وسياسيًا.

يعدد بلينكن تحت عنوان بناء التوافق إعادة ترميم شراكات تمتد نحو الدول الأوروبية والقوى "الديمقراطية" (مجموعة العشرين، مجموعة السبع) ويشمل ذلك حلف الناتو والأمن البحري والرقمي (الخصوصية) والغذائي وكذلك التنسيق بشأن فحص الاستثمار وضوابط التصدير، وتعزيز سلاسل التوريد، وتعزيز التكنولوجيا الخضراء (مجلس التجارة والتكنولوجيا بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) وحلّ خلافات مُزمنة في قطاع الطيران والصلب والألومينيوم، وفرض ضرائب على الشركات الكبرى، ودعم البنية التحتية في الدول النامية، وعقد مؤتمرات (حول هزيمة كوفيد-19 وتجديد الديمقراطية العالمية)، والتعاون في مسألة حقوق الإنسان (وهنا يثير مسائل مرتبطة بالصين تحديدًا). وبحسب بلينكن: "تهدف هذه الإجراءات جميعها إلى الدفاع عن النظام القائم على القواعد وإصلاحه بحسب الضرورة، إذ ينبغي أن تستفيد منه كافة الدول".

وقد نجحت هذه الجهود الأميركية، مستفيدة من الحرب الروسية في أوكرانيا، في دفع الناتو نحو تبنّي خطاب جديد عدائي تجاه الصين للمرة الأولى يتطابق مع ما ورد في خطاب بلينكن. فقد أصدر حلف شامل الأطلسي (الناتو) المفهوم الاستراتيجي الجديد الناظم له وذلك خلال قمة مدريد يوم 29 حزيران 2022. والتي شهدت حضور أربع دول من منطقة الباسيفيك الهندي في إشارة لدور الناتو الجديد فيما يخص مواجهة التحدّي الصيني. وذكرت الوثيقة أن:

> *"الطموحات المعلنة لجمهورية الصين الشعبية وسياساتها القسرية تتحدّى مصالحنا وأمننا وقيمنا... وتسعى جاهدة لتقويض النظام الدولي القائم على القواعد... إن تعميق الشراكة الاستراتيجية بين جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي ومحاولاتهما المتعاضدة لتقويض النظام الدولي القائم على القواعد تتعارض مع قيمنا ومصالحنا. ما زلنا منفتحين على المشاركة البنّاءة مع جمهورية الصين الشعبية، بما في ذلك بناء الشفافية المتبادلة، بهدف حماية المصالح*

---

[60] حول الفروقات بين سياسات أوباما وترامب في منطقة الباسيفيك الهندي انظر:
Oliver Turner and Inderjeet Parmar (eds.), The United States in the Indo-Pacific: Obama's legacy and the Trump transition, Manchester University Press, 2020.

الأمنية للحلف. سنعمل معًا بشكل مسؤول، كحلفاء، لمواجهة التحدّيات المنهجية التي تفرضها جمهورية الصين الشعبية على الأمن الأوروبي الأطلسي وضمان قدرة الناتو الدائمة على ضمان دفاع وأمن الحلفاء"[61].

قرأ الصينيون هذه التحركات باعتبارها مسعى لعزل الصين وتطويقها. فالهدف من "الإطار الاقتصادي لازدهار منطقة المحيطين الهندي والهادئ"، بحسب سو شياوهوي، هو وضع القواعد وبناء الحواجز لإبقاء الصين خارج السلاسل الصناعية ومجالات التكنولوجيا الفائقة. وبعد ذلك قد يصل الأمر إلى حد منع الدول المنضوية تحت هذا الإطار من المشاركة في المشاريع التي تشمل الشركات والتكنولوجيات الصينية. ولذا يجب على الصين، يقول شياوهوي، أن تظل يقظة في مواجهة هذا الاحتمال. ومع اتفاق كل من جيا كينجو، الأستاذ والعميد السابق لكلية الدراسات الدولية بجامعة بكين، ودياو دامينغ، على ماهية الهدف الأميركي إلا أنهما يشكّكان في نجاح هذا الإطار في العالم الحقيقي حيث لا مكاسب جادّة للدول المشاركة فيه وعوائده مشكوك بها ويمكن للصين تجاوزه عبر الالتزام بأجندتها والعمل من خلال "الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة"[62]. ويوصي "شينبو" بأنه:

"يجب أن نستخدم الجغرافيا الاقتصادية لحماية أنفسنا من المشاريع الجيوبوليتيكية للولايات المتحدة. يقع تشكيل مجموعات سياسية وأمنية لمواجهة الصين في قلب المشروع الجيوبوليتيكي للولايات المتحدة. في المقابل، يتعلق اقتصادنا الجغرافي بتعاون اقتصادي مكثف مع دول المنطقة"[63].

---

[61] https://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/2022/6/pdf/290622-strategic-concept.pdf

[62] تتقاطع هذه التقديرات الصينية مع خلاصات دراسة لمؤسسة راند (2020) مفادها أن دول الباسيفيك – الهندي ترى أن أميركا أكثر تأثيرًا من الصين عسكريًا ودبلوماسيًا لكنها على العكس اقتصاديًا. وهذه الدول تميل لتصنيف التنمية الاقتصادية في مرتبة أعلى من المخاوف الأمنية ويقلقها النفوذ الصيني الاقتصادي وليس التهديد العسكري الصيني ولا تجد أن التأثير العسكري الأميركي قادر على موازنة التأثير الاقتصادي الصيني. كما أن هذه الدول على الرغم من تصوّرها لمصالح مشتركة أكبر مع أميركا ولكن الصين لديها أدوات أكثر قادرة على استخدامها ضدها على شكل حوافز وإكراه. ولذلك تفضّل هذه الدول عدم الاختيار بين أميركا والصين وربما تصطف إلى جانب الصين إذا أجبرتها أميركا على الاختيار. أنظر:

Bonny Lin and others, U.S. Versus Chinese Powers of Persuasion, RAND Coporation, 2020.

[63] Jiang and Xiaodong, Op. Cit.

يواجه هذا التعاون والتوافق مع الحلفاء والشركاء مشكلة جوهرية وهي التشبيك الصيني مع عدد كبير من دول العالم بما فيه حلفاء الولايات المتحدة ولذلك يقول بلينكن: "لا نتوقّع أن تتشارك كافة الدول بتقييمها الدقيق للصين على غرارنا". يحاول خطاب بلينكن حل هذه المعضلة من خلال إبداء التفهم لعمق هذه العلاقات وأن واشنطن لن تفرض على الدول الاختيار بين أميركا والصين. ثم يستطرد بذكر عيوب للتعامل من قِبل الصين مثل "الاستثمار الغامض غير الشفّاف" الذي يثقل الدول بالديون والفساد[64]، والردود الصينية على أية إجراءات لا تحبّذها من دول أخرى مثل منع السفر لبعض الدول أو فرض قيود جمركية أو عرقلة الملاحة البحرية.

لكن في مقابل هذا التصريح فإن قانون الابتكار والتنافسية (جار إقراره في الكونغرس ووردت فيها "الصين" أكثر من 800 مرة)[65] يفعل العكس حيث يتضمّن بنودًا لفرض رقابة وسيطرة على الأنشطة الدبلوماسية والاقتصادية بين الصين والدول الأخرى[66]. فالصقور المعادون للصين في الكونغرس، معظمهم جمهوريون، يكافحون لإبقاء القيود الشديدة على التواصل مع الصين ويسعون لإدخال ذلك ضمن القانون. وهناك من يرى أن إدارة بايدن تبدو "جاهزة للتضحية بالأوجه التقدمية والإيجابية في استراتيجيتها تجاه الصين" مقابل دعم عابر للحزبين للاستثمارات الداخلية الجديدة[67]. هذه العدائية الاقتصادية الأميركية يراها "شينبو" دليلًا على وجود اتجاه واضح نحو الانقسام في الاقتصاد الدولي ونظام التجارة، حيث بدأت الولايات المتحدة بالفعل في عملية "القضاء على العناصر

---

[64] تحاول واشنطن التضييق على الاستثمارات الصينية من خلال حملات دبلوماسية عامة موجهة نحو جمهور الدول الثالثة الراغبة بالتعاون مع الصين. مثلًا اقترح مجلس الشيوخ الأميركي تمويلًا بمقدار 300 مليون دولار سنويًا بين 2022 و2026 بهدف "مواجهة التأثير الخبيث" للحزب الشيوعي الصيني وأجاز لوزارة الخارجية والوكالة الدولية للتنمية تدريب صحافيين على تقنيات استقصائية ضرورية لضمان المحاسبة العامة فيما يخص مبادرة الحزام والطريق، ويشمل ذلك دعم المجتمع المدني والإعلام المستقل.

[65] https://www.congress.gov/bill/117th-congress/senate-bill/1260

[66] Carla Freeman, Blinken lays out three-part U.S. approach to China. But what's missing? United States Institute of Peace, June 2, 2022.

[67] في حزيران 2021 أعربت لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني عن بالغ استيائها ومعارضتها لموافقة مجلس الشيوخ الأميركي على "قانون الابتكار والمنافسة الأميركي 2021." وأوضحت اللجنة أن مشروع القانون، المليء بالتحيّز الأيديولوجي والمدفوع بعقلية الحرب الباردة يشوّه طريق تنمية الصين وسياساتها الخارجية والداخلية، ويتدخل في الشؤون الداخلية للصين ويحاول احتواء تنمية الصين تحت شعار "الابتكار والمنافسة".

الصينية أو تقليصها" في العديد من المجالات. في المقابل "نرى أيضًا أن العديد من الدول في المجتمع الدولي في خضمّ "التخلّي عن الدولار". نتيجة لذلك، لا مفر من وجود نظام اقتصادي وتجاري دولي ممزق"[68].

ج. **المنافسة** حيث ستكون أميركا في بوضع جيد للتغلب على الصين بحال تحقق الركنين السابقين بنجاح. في هذا السياق تشير دراسة راند أن صعوبة المنافسة مع الصين ترتبط بأنها تتّخذ نهجًا على مستوى كامل المجتمع لا يفصل بين الحكومة والمجتمع المدني أو المشاريع الخاصة. وتنتمي هذه العناوين الثلاثة إلى نفس النظام الذي تديره الدولة الحزبية وتعبّئه لصالح الحزب وذلك في المجالات الدبلوماسية والإعلامية والعسكرية والاقتصادية مما يسمح للصين بجلب جميع عناصر قوّتها الوطنية للتنافس أو للضغط بها[69]. بالعودة إلى التنافس وفق الاستراتيجية يمكن استخلاص الموضوعات الآتية:

- حماية القدرة التنافسية التكنولوجية للغرب من خلال أمن البيانات ودفاعات إلكترونية أفضل، وفحص الاستثمارات الصينية في القطاعات الحيوية (تقنيات وبنى تحتية) وضبط دخول الشركات الغربية إلى الصين حتى لا يتضمّن ذلك نقل أو استحواذ الصين على مزايا تكنولوجية حساسة. وبالتوازي تعزيز الشراكات لإطلاق موجة جديدة من الابتكار.
- الطلب من وزارة الدفاع اعتبار الصين التحدّي الأساسي "من أجل أن نضمن بقاء جيشنا في المقدمة... من خلال نهج جديد نسمّيه "الردع المتكامل" الذي يجمع الحلفاء والشركاء ويعمل عبر المجالات التقليدية والنووية والفضائية والمعلوماتية و بالاعتماد على قوّتنا المعزّزة في الاقتصاد والتكنولوجيا والدبلوماسية". وفي هذا السياق توجيه الاستثمارات العسكرية "إلى أنظمة أطول مدى يصعب العثور عليها ويسهل تحريكها... وتنويع وضع قوّتنا وبصمتنا العالمية وتقوية شبكاتنا والبنية التحتية المدنية الحيوية والقدرات الفضائية. وسنساعد حلفاءنا وشركاءنا في المنطقة على تعزيز قدراتهم غير المتكافئة"[70]. إن مجال التكنولوجيا العسكرية هو من ضمن نطاقات التنافس

---

[68] Jiang and Xiaodong, Op. Cit.

[69] Paul and others, Op. Cit.

[70] أوصت دراسة صادرة حديثًا عن مؤسسة راند مخصّصة لتحديد القدرات المطلوبة لمواجهة روسيا والصين عسكريًا بتطوير وتأمين قدرات مهمتها تأمين الآتي: الدفاع والهجوم الفعّال خلال ساعات

الصفرية بين الدولتين بحيث إن لم تستطع أميركا منع الصين من امتلاك قدرات كهذه فيجب أن تبقى خلف أميركا بجيل أو جيلين، ولهذا يبرز اهتمام أميركي استثنائي في مجال "أشباه الموصلات"[71].

- مواجهة المطالب الصينية في بحري الصين الجنوبي والشرقي من خلال العمل مع الشركاء ودعمهم في دول المنطقة الساحلية والطيران والإبحار حيثما يسمح القانون الدولي بذلك، بحسب بلينكن[72]. وهنا نشير إلى توصية صادرة عن دراسة لمؤسسة راند مفادها أنه "ربما تحتاج وزارة الدفاع الأميركية للحفاظ على وجود كبير في الشرق الأوسط كوسيلة لتعزيز موقف أميركا من منطقة الباسيفيك – الهندي[73].
- بخصوص تايوان، وهي القضية الأكثر إثارة للتوتّر الأميركي الصيني، تظل الولايات المتحدة ملتزمة بسياسة "صين واحدة" ولا تؤيّد استقلال تايوان وتدعو إلى حل الخلافات عبر المضيق بالوسائل السلمية. لكن ستواصل أميركا مساعدة تايوان "في الحفاظ على قدرة كافية للدفاع عن النفس". وتذهب الإستراتيجية في المقابل لاتهام الصين بأنها تتجه نحو العدائية في سياستها تجاه تايوان (الضغط الدبلوماسي لعزل تايوان والخروقات الجويّة) وتصنّفه تهديدًا "للسلام والاستقرار في مضيق تايوان" وهي "مسألة ذات

وأيام بدل أسابيع وشهور، الوصول إلى ساحة المعركة (تايوان) من الخارج لإيجاد وتعقّب ومهاجمة قوات العدوّ الغازية، توليد سريع وقابل للنجاة لقوة قتالية من داخل وخارج مدى منظومات القصف المعادية، وبعد إحباط غزو العدو التحضير لتقليص القوات العسكرية المعادية المتبقية (الدفاع الجوي، قدرات إيصال القوة، المنشآت العسكرية داخل وخارج إقليم العدو) وذلك بطريقة لا تماثلية.

David A. Ochmanek, Determining the Military Capabilities Most Needed to Counter China and Russia, RAND Corporation, 2022.

[71] Mederios. Op. cit.

[72] في هذا السياق نشير إلى تقرير صدر عن "مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية" الأميركي تحت عنوان "رفع الستارة عن الميليشيا البحرية للصين" في شهر تشرين الثاني 2021، يزعم بأن الصين تستخدم شبكة من سفن الصيد (300 سفينة تتبع لـــ 28 شركة) كواجهة للقيام بأنشطة عسكرية لبسط سيطرتها على مناطق بحرية متنازع عليها.

https://csis-website-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/211118_Poling_Maritime_Militia.pdf?Y5iaJ4NT8eITSlAKTr.TWxtDHuLIq7wR

[73] Timothy R. Heath, Derek Grossman, Asha Clark, China's Quest for Global Primacy: An Analysis of Chinese International and Defense Strategies to Outcompete the United States, RAND Corporation, 2021.

اهتمام دولي وقضـــية حاســـمة للأمن والازدهار الإقليمي والعالمي". أي أن المقاربة الأميركية تقوم على تدويل الأزمة لجرّ دول أخرى إليها تحت عنوان مواجهة المطامع العدوانية للصين[74].

علّق باحثون صينيون بقلق على مقاربة إدارة بايدن وأفعالها فيما يخص تايوان. يجد **دياو دامينغ، الباحث في الأكاديمية الوطنية للتنمية والاستراتيجيا بجامعة رينمين الصينية**، علامات على تحوّل السياسة الأميركية نحو مزيد من الوضوح فيما يتعلق بتايوان. لذلك "لم يعد بإمكاننا أن نبني تقييمنا لموقف الولايات المتحدة بشأن تايوان على "الغموض الاستراتيجي". ويوافق **سو شياوهوي**، نائب المدير وزميل باحث مشارك في قسم الدراسات الأميركية لدى CIIS، على هذا التقييم وأن أميركا تمارس الحِيَل بشأن قضية تايوان (تصريحات متضاربة ودعم عسكري ودبلوماسي) ويبدو أنها تعتقد أن الصين سوف "تتسامح" مع مثل هذه الحيل أو حتى "تبتلع الفاكهة المُرّة" في مقابل الاستقرار. ولكن "ستُظهر الصين للولايات المتحدة من خلال إجراءات ملموسة أنها سوف تدافع بقوة عن مصالحها الأساسية في حال انتهاك أي طرف لها. علينا أن نكون واضحين لقد كان مبدأ الصين الواحدة أساس الروابط الدبلوماسية بين البلدين وسيكون من الخطير جدًا لأميركا أن تتجاوز هذا التوافق وتنسف مبدأ الصين الواحدة"[75].

- فرض قيود على الأنشطة الصينية داخل الولايات المتحدة من خلال مراقبة الاستثمارات الصينية في القطاعات الحسّاسة وضبط عمليات السرقة الإلكترونية للأبحاث والابتكارات والمطالبة بالمعاملة بالمثل بحيث تنال الشركات الأميركية في الصين ما تناله الشركات الصينية في أميركا، وكذلك منع الصين من الدخول إلى مجالي الإعلام التقليدي والجديد في الولايات المتحدة.

---

[74] يوجّه ميديريوس نقدًا لإدارة بايدن كونها لم تفعل المطلوب لإثبات أن الصين هي التي تحاول تغيير الوضع القائم في تايوان من خلال محاولة عزلها خارجيًا وعسكرة العلاقات معها.

[75] Jiang and Xiaodong, Op. Cit.

4.2 التعاون الذي لا بدّ منه

لقد أتى بلينكن على ذكر التعاون في خطابه لكنه لم يرد كركن ضمن الاستراتيجية وهي إشارة ذات دلالة واضحة[76]. لطالما كانت مسألة التعاون مع الصين موضع انقسام داخل الولايات المتحدة بين تيارين رئيسيين. التيار الأول (سياسة الباب المفتوح) يرى أن التعاون والمشاركة مع الصين ثم دمجها في النظام الدولي سيؤدّي تدريجيًا إلى تعديل سلوك الحزب الشيوعي الصيني وكشف المجتمع الصيني للتأثيرات الخارجية بما يؤدّي إلى بث الروح الليبرالية في النظام والمجتمع الصيني ثم استيعاب الصين داخل النظام الدولي القائم وضبطها ضمن آلياته وقواعده. لا ينكر بعض المدافعين عن هذا التيار الحاجة لتطوير المقاربة مثل أن يكون التعاون أكثر مشروطية لأن أصل المقاربة تحقُّق أهدافها بعيدة الأمد ببناء النظام الدولي وتأجيل أي صراع مع الصين وتشجيع الأصوات المعتدلة داخل النظام.

أما التيار الثاني فكان يرفض تلك الافتراضات ربطًا بالطبيعة الإيديولوجية للنظام الصيني وطموحاته وقدراته، ويحتّج هؤلاء اليوم أن النتيجة هي صين أقوى وأكثر عدائية في الخارج وأكثر تسلّطًا واستبدادًا في الداخل[77]. ولذلك كان هذا التيار يتبنّى مقاربة "الحرب الباردة" القائمة على احتواء الصين وردعها وإبطاء صعودها. لكن ما حصل في السنوات الأخيرة هو ظهور مستوى من الإجماع لدى النخبة الأميركية على أن خيار التعاون والمشاركة مع الصين لم يعد مُجديًا ولا بد للانتقال نحو مقاربة تنافسية مع تجنّب الصراع. وهدف هذا التنافس الإثبات للصين أن ازدهارها له طريق وحيد وهو الالتزام بمعايير النظام الدولي الذي استفادت منه للصعود[78]. إن وجود هذين التيارين لا

---

[76] لاحظت كلارا أن ما كان غائبًا هو الركن الرابع أي التعاون رغم أن بايدن كان قد أشار إليه في بداية ولايته للابتعاد عن مقاربة ترامب القائمة على فك الارتباط. وبالرغم من ذكر بلينكن لعدد من المجالات حيث يمكن التعاون مع الصين فإنه لم يتناول كفاية مسألة رفع الحظر الجمركي أو المفاوضات التجارية. لقد أتاح الخطاب مساحة جديدة صغيرة للتعاون لكنه وضّح مقاربة الإدارة تجاه الصين وكل منطقة الباسيفيك الهندي باعتبارها أولوية الأولويات. أنظر:

Freeman, Op. Cit.

[77] يرى جون مارشايمر في مقال له في مجلة فورين أفيرز (عدد تشرين الثاني 2021) أن سياسة المشاركة تجاه الصين "خطأ استراتيجي هائل" حيث لم يحصل في التاريخ الحديث أن عززت قوة كبرى صعود المنافس لها كما فعلت أميركا وأن الوقت الآن قد فات جدًا للقيام بشيء حيال ذلك.

[78] أنظر مثلًا حول هذا الرأي ما كتبه روبرت وانغ، الموظف الكبير السابق في خدمة الشؤون الأميركية الخارجية والأستاذ في جامعة جورج تاون:

ينفي وجود أصـوات متطرفة، من أمثال جون بولتون، تدعو إلى اسـتخدام الحرب لوقف الصعود الصيني قبل بلوغه خط اللاعودة.

بالعودة إلى خطاب بلينكن، يبدو أن الأصل في المقاربة الأميركية هي المنافسة والمواجهة ولكنها تُبقي على مساحة للتعاون والعمل المشترك من باب الضرورة والحاجة ولضمان عدم الوصول إلى صراع مفتوح، فبحسب بلينكن "لا يوجد سبب يمنع دولتينا العظيمتين من التعايش السلمي والمشاركة والمساهمة في التقدم البشري معًا". فيما يخص هذه النقطة يلاحظ شينبو، استخدام مصطلح "التعايش السلمي" وليس مجرد التعايش ويُردّ هذا التغيير في الصياغة إلى أنه في العام الماضي خلال اجتماع بايدن مع الرئيس "شي"، ذكر بايدن "التعايش بين الصين والولايات المتحدة"، فقال "شي" إنه يمكن إضافة كلمة أخرى لجعله "تعايشًا سلميًا". ويفضّل شينبو وصف المنافسة بين الدولتين بأنها سباق وليس مباراة ملاكمة (أي منافسة صحيّة على أساس تحسين الذات) مستندًا إلى موقف لكل من كورت كامبل وجاك سوليفان عام 2019، قبل أن يتبوّءا منصبيهما، جادلا فيه أن "الخطأ الأساسي المتمثل في المشاركة هو افتراض أنها يمكن أن تؤّدي إلى تغييرات جوهرية في النظام السياسي والاقتصادي والسياسة الخارجية للصين". وذهبا إلى أن الهدف الأكثر واقعية هو السعي إلى "حالة مستقرة من التعايش الواضح بشروط مواتية لمصالح الولايات المتحدة وقيمه"[79].

ويعدّد بلينكن المجالات التي من الضـروري التعاون فيها مع الصـين مثل المناخ والغذاء العالمي ومواجهة الأوبئة والحدّ من انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحة المخدّرات غير المشـروعة وتعافي الاقتصـادي العالمي. فالمصـلحة المشـتركة، بحسـب الخطاب، توجب التعاون في مسـألة المناخ حيث "لا سـبيل لحلّ مشـكلة تغيّر المناخ بدون قيادة الصـين، وهي الدولة التي تنتج 28 بالمئة من الانبعاثات العالمية" وهي الأولى في الانبعاثات تليها الولايات المتحدة. وهكذا يؤطّر بلينكن مسـألة المناخ باعتبارها أزمة صـينية في المقام الأول. ثم يوجز بينكن مفهوم التعاون بالقول:

Robert S. Wang, A half-century of experience points to the need for stronger measures to address future challenges, American Foreign Service Association, July/August 2022.

[79] Xuetong, Op. Cit.

"باختصار، سنتعامل بشكل بنّاء مع الصين أينما نستطيع، ليس كخدمة لنا أو لأي شـــخص آخر، وليس مقابل الابتعاد عن مبادئنا، ولكن لأن العمل معًا لحل التحدّيات الكبيرة هو ما يتوقّعه العالم من العظماء ولأن ذلك يصبّ في مصلحتنا مباشرة. لا ينبغي أن تعيق أي دولة التقدم في القضايا الوجودية العابرة للحدود الوطنية بسبب الخلافات الثنائية".

وهكذا يظهر بحسب الخطاب أن الصين هي في موقع المعتدي الذي يمارس سياسات إكراهية في الاقتصاد والسياسة والأمن ضد الشعب الصيني والمحيط الإقليمي والنظام الدولي والمصالح الأميركية والغربية. وهكذا تصبح الاستراتيجية الأميركية إجراءً دفاعيًا لا بد منه وليس مسعى للوصول إلى صراع ولكن ذلك مرهون باستجابة الصين وقيامها بمراجعة سياساتها ومواقفها.

على نقيض من بعض الآراء المتشددة التي وجدت في هذه الاستراتيجية عودة للتعاون مع الصين بعكس مقاربة ترامب الصراعية[80]، من الواضح أن الاستراتيجية تعكس قرارًا بالتصـــعيد المحســـوب مع الصـــين. هذا التراجع الأميركي فيما يخص التعاون يربطه ميديريوس بعدم رغبة الصـــين بالتعاون وهو أمر له بُعدين نظري وعملي: يتمثل البُعد النظري في كون واشـــنطن تريد للتعاون أن يكون من خلال موضـــوعات محدّدة لحلّ مشـــاكل بذاتها ثم يتطور ويكشـــف عن طبيعة المصـــالح المشـــتركة (أي من أدنى إلى أعلى). في المقابل تطالب الصـــين بحصـــول اتفاق شـــامل بداية يضـــمن بيئة إيجابية للعلاقات الثنائية ومنه يتم الانتقال للتعاون في مسائل فرعية (أي من أعلى إلى أدنى). أما عمليًا فالمصلحة الصينية بالتعاون مع أميركا لا تعدو أن تكون تكتيكية بهدف شراء الوقت ولتبريد المخاوف الأميركية وكبح الخطوات العدائية الأميركية ونيل مكاسب (فتح الأســـواق أمام الصـــين وقبولها ضـــمن منظمة التجارية العالمية)، وبهذا المعنى كانت الصين تستخدم الحوار الاستراتيجي مع واشنطن كنوع من التلاعب. واليوم لدى القيادة

---

[80] انتقد مقال في صـــحيفة the American Spectator المقاربة باعتبارها تعود إلى الموقف التاريخي القائم على التكامل والانفراج والتعاون مع الصـــين على الرغم من أن بلينكن أوضـــح ما يمثله التهديد الصيني. فالمقاربة تناقض إستراتيجية ترامب الصراعية وتتجه بدل ذلك نحو التعاون وهو ما لن يؤدي لتغيير الســـياســـة الصـــينية بل يمكن أن يُفهم ضـــعفًا ويُشـــجّع الصـــين على مزيد من المغامرة، ويختم المقال: "لقد حدّقنا نحن والصين في عيون بعضنا البعض ولقد رمشت عيوننا للتوّ".

Francis P. Sempa, Secretary of State Blinken 'Blinks' in Our Eyeball-to-Eyeball China Challenge, the American Spectator, May 30, 2022.

الصينية تصوّرات خاطئة للنوايا الأميركية (ترى في أميركا تهديدًا وجوديًا ضمن علاقة عدائية طويلة الأمد) ولذلك أصبحت أقل رغبة في التعاون بسبب الطابع الإيديولوجي والتنافسي المتزايد للصراع ومحبطة من سياسة إدارة بايدن وتصريحات مسؤوليها السلبية وأيضًا هي تستشعر ملامح لأزمات داخلية متزايدة.

أما من الناحية الأميركية، يكمل ميديريوس، فإدارة بايدن تتعاون بطريقة مختلفة عن إدارة أوباما حيث كان التعاون الصيني محدودًا وتكتيكيًا ومدفوع الثمن. فقد عانى أوباما كثيرًا في جذب الصينيين للتعاون "كنا نطلب الكثير ونحصل على عُشر ما نطلبه ثم يخبرنا الصينيون أنهم قدّموا تضحيات كثيرة". أما في إدارة بايدن فيكتفي المسؤولون الأميركيون بعرض التعاون في مجالات محدّدة بدون عرض أي ثمن للصينيين لأن هذا التعاون ينطلق من مصالح مشتركة وبحال لم يُرد الصينيون المشاركة فليتحمّلوا تبعات ذلك. ويذكر ميديريوس أن هذه المقاربة كانت ناجحة في دفع الصين لإطلاق مخزونات من احتياطاتها النفطية في أعقاب الحرب الروسية في أوكرانيا[81].

ظهرت تعليقات صينية رأت في هذا الدمج بين المواجهة والتعاون ما يدلّ على غياب الإجماع داخل إدارة بايدن حول التعامل مع الصين، وأنها تعكس أن الأميركيين "ممزّقون للغاية، متردّدون، وغير متأكدين عندما يتعلق الأمر بإجراءات محدّدة لاحتواء الصين". في المقابل سيبقى الصينيون حريصين على بقاء مجالات للتعاون لكسب الوقت وتشجيع "المعتدلين" الأميركيين ومنع حصول صراع مسلّح. وفي هذا السياق يوصي أكاديميون صينيون يجب "أن لا نستخدم الإيديولوجيا في سياستنا الخارجية ونواصل اتباع سياسة خارجية مرنة وبراغماتية، ومواصلة تعزيز التنمية السلمية والتعاون المربح للجانبين، ومواصلة تعزيز العولمة والحوكمة العالمية. يجب ألّا نتبع خطى الولايات المتحدة في التأكيد على التنافس بين أنظمتنا وقيمنا السياسية المختلفة. إذا فعلنا ذلك فسنقع في فخ الولايات المتحدة"[82].

---

[81] Mederios, US Strategy toward China under the Biden Administration, Op. Cit. Mederios, US – China Competition, Op. Cit.

[82] Jiang and Xiaodong, Op. Cit.

خامسًا: التفنيد الصيني

ردًا على خطاب بلينكن أصدرت وزارة الخارجية الصينية بيانًا بتاريخ 19 حزيران 2022 تضمّن تفنيدًا لـــ 22 موقفًا وردت في الخطاب وقدّمت الرواية الصينية بشأنها مستندة إلى أرقام ومعطيات تفصيلية. ويلاحظ أن لغة البيان قاسية ومباشرة وفيها نبرة تحدّي عالية وهي لغة تطغى على بيانات وتصريحات وزارة الخارجية الصينية بوجه سياسات أميركية عدائية تجاه الصين لا سيّما في السنوات الأخيرة. يتضمّن الجدول المزاعم الأميركية الواردة في الخطاب والرد الصيني عليها مع ذكر عناوين الاستدلال بين قوسين، وذلك لـــ 19 عنوانًا أساسيًا تضمّنها البيان الذي اشتمل على 3 عناوين أخرى حول المخدّرات والتعافي الاقتصادي العالمي والمناخ[83].

#	مزاعم الاستراتيجية الأميركية	الردّ الصيني
1	تسعى الصين إلى تقويض النظام الدولي بينما أميركا ستحميه لأجل السلام والحريات والحقوق.	أميركا هي المعطّل الأكبر للنظام العالمي فيما تريد نسخة محدّدة من النظام الدولي (قائم على سياسات القوة) لتأمين مصالحها القومية وممارسة الهيمنة. (شنّ الحرب، تجاوز القانون الدولي، الإكراه الاقتصادي)
2	أميركا لا تسعى للصراع أو حرب باردة أو منع الصين من لعب دور قوى كبرى أو النموّ الاقتصادي.	أميركا تسخّر قوتها الداخلية والخارجية، بشكل لا أخلاقي، لاحتواء الصين وقمعها. (قضية هواوي، معاقبة الشركات الصينية، تضليل معلوماتي، حرب تجارية، التدخل في الشؤون الداخلية، قانون التنافسية ضد الصين، سياسة المحاور، دفع الناتو للتدخل في آسيا).
3	الدبلوماسية الأميركية تستند إلى الشراكة واحترام مصالح الآخرين بينما الصين تمارس دبلوماسية الإكراه ضد الآخرين.	أميركا ابتدعت مفهوم دبلوماسية الإكراه وتمارس العقوبات والحظر بما في ذلك ضد حلفائها أحيانًا. أطلقت الإدارة السابقة برنامج (الشبكة النظيفة) لإقصاء شركات التكنولوجيا الصينية من عدة مجالات وضغطت على الدول لتبنّي البرنامج أيضًا.
4	ديمقراطيتنا هي الركيزة الأقوى في مواجهة الصين وقادرة على مواجهة التحدّيات الطارئة.	ترفض أميركا الصيغ الأخرى للديمقراطية وتحاول فرض نموذجها وتتدخّل في الشؤون الداخلية للآخرين بهذه الحجة وهو أمر يخالف الديمقراطية وكارثي لها. (ديمقراطية أميركا تقوم على هيمنة رأس المال وغير فعّالة ومشلولة وحكم الأقلّية المهيمنة وتفتقد الثقة بها، في مقابل الديمقراطية الاشتراكية للصين)

[83] https://china.usc.edu/prc-foreign-ministry-reality-check-falsehoods-us-perceptions-china-june-19-2022

#	مزاعم الاستراتيجية الأميركية	الردّ الصيني
5	الاختلافات هي مع الحكومة الصينية والحزب الشيوعي وليس مع الشعب الصيني.	قيادة الحزب الشيوعي الصيني هي خيار التاريخ والشعب ومحاولة التفرقة الأميركية هذه دليل على الحقد تجاه للنظام الصيني ومساره. (مضايقات للطلاب الصينيين في أميركا واتهامات للجالية الصينية بأعمال تجّسس)
6	أميركا ترفع قضايا حقوق الإنسان وتدعو للتغيير ليس للوقوف ضد الصين بل لمناصرة السلام والأمن والكرامة الإنسانية.	حقوق الشعب الصيني مضمونة أكثر من أي وقت مضى مع زيادة ملحوظة في مؤشرات الأمن والسعادة والإنجاز (مكافحة الفقر وكورونا)، فيما أميركا هي أكبر مستغلّ ومتجاوز لحقوق الإنسان في الداخل والخارج (ضحايا عنف السلاح، الفشل في مواجهة كورونا، إبادة السكان الأصليين، التمييز ضد المسلمين ونشر الإسلاموفوبيا، الاتجار بالبشر، طرد اللاجئين، الحروب والمعتقلات السريّة)
7	أميركا ملتزمة بسياسة "الصين الواحدة" وبقانون العلاقات مع تايوان.	مبدأ "الصين الواحدة" هو معيار في العلاقات الدولية وإجماع عالمي (أي أن الالتزام الأميركي ليس اختياريًا)، وأميركا تتراجع عن التزاماتها وتوافقاتها مع الصين وتضعف وتقوّض مبدأ الصين الواحدة وهذا تهديد كبير للأمن والاستقرار في مضيق تايوان.
8	أميركا تقف مع دول العالم ضد الإبادة بحق الإيغور.	حقوق كل الإثنيات محفوظة في الصين بشكل كامل والحديث عن الإبادة هو حملة تضليل أميركية (تستخدم أكاديميين ومؤسّسات حول العالم وكذلك انفصاليين صينيين) لتشويه سمعة الصين ومهاجمتها.
9	الحزب الشيوعي الصيني فرض إجراءات معادية للديمقراطية في هونغ وكونغ ويخالف التزاماته الدولية.	أميركا تستخدم هذه الذريعة حتى تحوّل هونغ كونغ إلى رأس جسر للنفاذ والتدخل في الشؤون الصينية، فيما هونغ كونغ هي مسألة صينية داخلية لا علاقة لأميركا بها. (أميركا تحفّز الاضطرابات وتحرّض جهات من المجتمع المدني لطلب الحكم الذاتي وتموّلها، ولم تكن هناك ديمقراطية تحت الحكم البريطاني لهونغ كونغ).
10	تعلن الصين مراعاتها لمفاهيم السيادة والوحدة الأقاليمية للدول فيما تدعم الحرب الروسية على أوكرانيا.	إن جذر الأزمة في أوكرانيا هو عقلية الحرب الباردة الأميركية وسياسات القوة ولذا تقع المسؤولية على عاتق واشنطن لمعالجة الوضع وحلّ المشكلة.
11	أميركا تبني تحالفات جديدة في الباسيفيك الهندي بهدف الازدهار الاقتصادي وتتشارك مع شعوبه الرغبة بمنطقة حرّة ومنفتحة.	ما يسمّيه الأميركيون منطقة حرة ومنفتحة هي وسيلة لتعزيز الانقسامات وتحفيز الصراعات وتقويض السلام في محيط الصين ومعها، وهذا بخلاف ما هي عليه الأحوال في آسيا – الباسيفيك (التأكيد على هوية الآسيوية) من التعاون المتبادل والتطوّر السلمي. (أميركا تشجّع الجوار الصيني على فكّ الارتباط بها، وترعى تحالفات عسكرية في محيطها، ولا تزيل التعرفة الجمركية عن حلفائها بل تلزمهم بشروط للتعامل مع الصين).

#	مزاعم الاستراتيجية الأميركية	الردّ الصيني
12	الصين لديها طموحات لبناء مجال نفوذ في منطقة المحيط الهادئ وأميركا ستدعم دول المنطقة لحفظ حقوقهم وضمان حرية الملاحة والطيران في المنطقة.	الصين ملتزمة بالتطوّر السلمي وتعارض تنمّر القوّي على الضعيف، فيما الادّعاءات الأميركية هدفها تقويض سيادة الصين وحقوقها ومصالحها وهذا تهديد جدّي للسلام والاستقرار الإقليميين.
13	المسؤولون الصينيون يمارسون حملات تضليل معلوماتي.	الصين ضحية لحملات التضليل المعلوماتي التي تُعد أميركا مصدرها الأكبر في العالم. (تستخدم أميركا التضليل في حروبها ومساعيها للهيمنة، تختلق الأكاذيب والشائعات، بينما الصين تستخدم الوقائع وشخصيات حقيقية حتى تقدّم الحقيقة ودحض الأكاذيب الأميركية).
14	الصين تتجاوز القواعد التجارية وتتلاعب اقتصاديًا على حساب العمال والشركات في أميركا والعالم. ستردّ أميركا على هذه الإجراءات التي منحت الصين ميزات تنافسية لفترة طويلة.	الصين تلتزم بالموجبات التي يفرضها الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. العلاقات الاقتصادية بين الصين وأميركا مربحة للطرفين. إن محاولة قمع الاستثمارات والتجارة مع الصين هي السبب في التوتّرات التجارية بين البلدين. هذه الإجراءات ستضرّ الآخرين ولن تنفع الولايات المتحدة. (يذكر النص مساهمات التجارة والاستثمار الصيني في تأمين فرص عمل للأميركيين وزيادة الصادرات الأميركية وتقليل الأسعار في أميركا)
15	ستمنح أميركا الدول الأخرى خيارًا بديلًا للاستثمارات الصينية التي تتركهم في حالة مديونية (فخ الديون).	في تقديم المساعدة الخارجية تحرص الصين على سيادة الدول وتعمل وفق مقاربة رابح – رابح، وتلقى مساعداتها تقديرًا في الدول المتلقّية. (أميركا والغرب بدل مساعدة الدول النامية يوجهان الاتهامات للصين)
16	حازت الشركات الصينية على حرية الدخول للسوق الأميركية بحماية القانون فيما الشركات الأميركية تواجه قيودًا ويُفرض عليها توطين التكنولوجيا.	الصين ملتزمة بتعزيز بيئة الأعمال وفق مبادئ السوق القائمة على القانون والمعايير الدولية. وفيما تتحسّن بيئة الأعمال الصينية تتراجع بيئة الأعمال الأميركية للشركات الصينية.
17	الصين تستغلّ انفتاح الاقتصاد الأميركي للتجسّس وقرصنة وسرقة التكنولوجيا الأميركية والابتكارات العسكرية وتحاول زيادة التبعية التكنولوجية لها.	الابتكار والتطوّر التكنولوجي للصين يعود إلى استثماراتها وجهودها. تحاول أميركا رسم حدود صراع إيديولوجي في مسائل العلم والتكنولوجيا نتيجة عقلية الحرب الباردة. (أميركا مارست تاريخيًا سرقة الملكية الفكرية، أميركا تضع عوائق تكنولوجية في قطاعات حسّاسة كنوع من تسييس العلم)
18	الصين لديها نظام رقابة جماهيري عالٍ وتصدّر هذه التكنولوجيا إلى أكثر من 80 دولة.	أميركا هي الإمبراطورية الأكبر للقرصنة في العالم. (الصين تستخدم هذه التقنيات لتحسين الحوكمة الاجتماعية وضبط الجريمة. في أميركا 70 مليون كاميرا مراقبة، ولديها سجلّ حافل بالتجسّس والمراقبة حول العالم بشكل غير تمييزي، وتستغل سيطرتها في مجال الإنترنت والاتصالات).

سادسًا: تداعيات ونتائج محتملة

1. **رفع درجة التعبئة الصينية والوعي للمواجهة مع أميركا:** هذا ربما سيكون التأثير المباشر للاستراتيجية، حيث أصبح واضحًا للصينيين أنهم الهدف المركزي للإمبراطورية الأميركية في هذا العقد على أقل تقدير. ويتأكد هذا الاستنتاج بمراجعة بعض التعليقات الصينية على الاستراتيجية. يرجّح شينبو أنه خلال رئاسة بايدن ستتدهور العلاقات بين الصين والولايات المتحدة وستكون عُرضة للتقلّبات مع احتمالية عالية لحدوث أزمات وسيكون التعاون بين البلدين محدودًا. أما شيجين، رئيس التحرير السابق لصحيفة جلوبال تايمز، فيستخلص أنه لا يمكن التخلّص من عداء النخبة السياسية الأميركية تجاه الصين، ولا شيء يمكننا فعله من المرجّح أن يغيّر نظرة واشنطن إلى الصين على أنها "منافس استراتيجي"[84]. وهناك من رأى في الاستراتيجية عوارض لمرض في السياسة الخارجية الأميركية: وهْم الهيمنة الأحادية على النظام الدولي، والانحباس في ذهنية الحرب الباردة، والهوس بالمنافسة. فاستراتيجية بايدن هي نسخة من رؤية ترامب لـ "أميركا أولًا" لكن مع بعض الحُجب الرقيقة.[85]
2. **احتدام المنافسة في الجوار الصيني على جذب الحلفاء وبناء الشراكات بالترهيب والترغيب** وهذا سيترك الدول الآسيوية المجاورة تحت ضغوط متصاعدة قد تتحوّل إلى اضطرابات سياسية داخلية. يحاجج ميديريوس أن الصين ستفضّل تركيز الضغوط على حلفاء واشنطن في المنطقة باعتبار ذلك البديل الأفضل لتجنّب المواجهة المباشرة مع أميركا. بحسب التجربة التاريخية، لن تتردّد الولايات المتحدة في نشر الفوضى في الدول التي تعجز عن إلحاقها باستراتيجيتها لاحتواء الصين. بالمقابل لا يمكن للصين أن تتسامح مع أي نظام مجاور سينخرط في محاولة عزلها. وكذلك فيما تسعى واشنطن لجذب الناتو للمشاركة معها في سياستها الصينية ستكون بكين مضطرة لتطوير دورها الدولي من منظار إقليمي وهذا سيفرض عليها تحديث أدوارها في أوروبا وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط. ستكون الدول الهشة أو الضعيفة في "الباسيفيك – الهندي" هي الأرضية الرخوة للتوتّرات في المرحلة المقبلة. لذلك فيما تدّعي الاستراتيجية

---

[84] Jiang and Xiaodong, Op. Cit.

[85] Xin Ping, Blinken's China speech shows symptoms of sickness in US foreign policy, Global Times, June 2, 2022.

الأميركية أنها تريد أن تكون المنطقة آمنة ومفتوحة وحرّة فإن تداعيات السلوك الأميركي تدفع الأمور في اتجاه مخالف تمامًا[86].

3. **المبادرات الاقتصادية الأميركية التي لا تشمل فتح الأسواق الأميركية ستكون قاصرة عن دفع الدول الآسيوية لفك ارتباطها بالصين.** فالمبادرة التي أقرّتها إدارة بايدن كافية لأن تُبقي على أميركا داخل اللعبة ولكن من دون فتح الأسواق الأميركية أمام المنتجات الآسيوية فلن تكون بديلًا كافيًا عن عوائد الانفتاح على الصين. إن القدرة على المنافسة الطويلة الأمد مع الصين توجب فتح الأسواق الأميركية[87]. وهذا ما يؤكده كارت كامبل، منسّق البيت الأبيض لمنطقة الباسفيك الهندي، بأن المشاركة الاقتصادية الأميركية في المنطقة هي عنصر أساسي في الاستراتيجي الأميركية، لكن أميركا بحاجة للعودة إلى اتفاقيات التجارة الحرة في المنطقة. لكن بايدن يخشى العودة إليها لما يمكن أن تكون ردّة فعل الطبقة الوسطى الأميركية. وهنا يظهر رأي قائل بأنه إذا كانت الصين تهديدًا للأمن القومي فهناك تضحيات يجب القبول بها في سياق المواجهة كما أن التجارة ستزيد الأجور الحقيقية لأن المشكلة في التكنولوجيا وليس التجارة. فالمنافسة مع الصين تستلزم سياسة تجارية متماسكة وموثوقة[88].

4. **عدم وضوح فيما يخص الأدوات التي ستُستخدم لإكراه الصين على تعديل سلوكها الاقتصادي** وتصحيح ممارساتها الاقتصادية. ينتقد ميديريوس استراتيجية إدارة بايدن كونها لا تشتمل على مقاربة اقتصادية واضحة لمواجهة الصين، فليس هناك توظيف للأُطر الاقتصادية لفرض الانضباط على الصين ولا الاستثمار في الداخل كاف. هل ستلجأ واشنطن إلى فرض مزيد من التعرفات الجمركية؟ وهنا يحضر نقد أن سياسة التعرفات الجمركية لم تطبّق بشكل جيّد حيث كان يجب رفع بعضها أو توفير استثناءات لحماية المستهلكين الأميركيين أو إراحة قطاع الأعمال وإلا سيزداد الانقسام الأميركي حولها[89]. إن واحدًا من

---

[86] للاطلاع على موقف صيني من هذه المسألة، أنظر:

Xinhua, Guest Opinion: "Indo-Pacific strategy" good for America or Asia? Beijing Bulletin, June 15, 2022.

[87] Mederios, US Strategy toward China under the Biden Administration, Op. Cit.

[88] Kelly A. Griec, Biden's China Strategy Needs an Economic Statecraft Component, The Diplomat, June 1, 2022.

[89] Mederios, US Strategy toward China under the Biden Administration, Op. Cit.

أوجه هذا الانقسام دعوة وزير الخزانة الأميركي بايدن لرفع القيود الجمركية لخفض التضخم فيما يعارض مجتمع التجارة الأميركي ذلك كونه يقوّض القدرة على التفاوض مع الصين فيما يخصّ ممارساتها التجارية المزعومة.

5. **تكشف الإستراتيجية، وكذلك تنشّط، أن علاقات الدولتين وصلت إلى مرحلة من "التوازن الهش"** الذي لا يعلم أحد إن كان سيصمد وإلى متى سيصمد. وقد حذّر ميديريوس من أن "السلوك العسكري الصيني الحالي يضعنا على مسار أزمة كوبية جديدة بين البلدين". لكن الواقع يشير إلى أن الخطوات العسكرية الصينية ما تزال دفاعية بعكس الخطوات الأميركية حيث تعزز أميركا من حضورها العسكري في جوار الصين (مناورات وتدريبات وجهوزية وتسليح حلفاء وبناء أُطر للتعاون والتبادل) بالتزامن مع إطلاق الأميركيين جهودًا واسعة لتعزيز التكنولوجيا العسكرية الخاصة بهم لطموحهم بإبقاء الصين خلفهم بجيل أو اثنين في هذا المجال. ستواصل القوّتان الحرص على تجاوز الصدام العسكري المباشر ولذلك قد نشهد تطويرًا لآليات إدارة التوتّر بينهما لمنع حصول خلل في الحسابات. وقد حذّر تقرير جديد صادر عن "مجموعة الأزمات الدولية" من أن ازدياد التوتّرات بين القوّتين واستمرار التحشيد العسكري بالإضافة إلى تداعيات الحرب الروسية في أوكرانيا تجعل من الآليّات القائمة لإدارة النزاع غير كافية ما يعزّز من احتمال حصول صراع ناتج عن خلل في الحسابات أو صراع غير متعمّد.

6. **سيكون العام 2024 مفصليًا في أُفق المواجهة بين البلدين**. حدّد تقدير لمجلس الاستخبارات الوطنية الأميركي عام 2021 خمسة سيناريوهات لاتجاهات العالم حتى العام 2040، تبدو ثلاثة منها الأكثر احتمالًا ربطًا بالتطورات الحالية في العلاقات الأميركية – الصينية وهي إما "نهضة الديمقراطيات" (صعود الغرب مجددًا واحتواء الصين) أو التعايش التنافسي (تنافس من دون وقوع حرب) أو "الوحدات المنفصلة" (نشوء كتل حول القوى الكبرى)[90]. تمرّ علاقات الدولتين

---

[90] للاطلاع على كامل التقرير:

The U.S. National Intelligence Council, “Global Trends 2040: A More Contested World”, March 2021.

https://www.dni.gov/files/ODNI/documents/assessments/GlobalTrends_2040.pdf

خلصت دراسة لمؤسسة راند إلى سيناريوهات شبيهة حيث أنها استبعدت حتى العام 2050 أن تنتصر الصين على أميركا أو أن تنهار ورجّحت في المقابل أن تحقق الصين مزيجًا من النجاحات والإخفاقات

الآن في ما هو أقرب إلى "التعايش التنافسي" بينما تسعى أميركا لتحقيق سيناريو "نهضة الديمقراطيات" وبحال نجحت في بناء أساس صلب لذلك فعلى الأرجح أن تزخّم الصين جهودها للدفع نحو سيناريو "الوحدات المنفصلة". ولذلك وعلى الرغم من تأكيد الاستراتيجية على تجنّب "حرب باردة" مع الصين فإن التعبئة الإيديولوجية للتنافس وانتشاره على المستوى العالم بشكل عدائي تدفع في هذا الاتجاه. وعليه ستجد الصين نفسها أمام الحاجة لمراجعة سياساتها الدولية في أميركا اللاتينية والشرق الأوسط وإفريقيا بما في ذلك تعميق التعاون مع القوى المناوئة للولايات المتحدة بدرجة حذر أقل.

سيحدّد العام 2024 احتمالات اندلاع هذه الحرب الباردة وذلك ربطًا بطبيعة القيادات الجديدة في الصين وتايوان والولايات المتحدة حيث تنتهي ولاية شي الثانية في 2023 على أن تجري انتخابات رئاسية في كل من تايوان وأميركا عام 2024. ولحينها من المرجّح أيضًا أن تكون اكتملت نتائج الحرب الروسية في أوكرانيا. بالمجمل يمكن تعداد جملة عوامل ستحفّز حالة الصراع وهي: فوز الجمهوريين عام 2024؛ مواصلة الصين صعودها بالرغم من الضغوط الأميركية؛ خروج روسيا بنصر ما في أوكرانيا؛ صعود قيادة تايوانية أكثر إصرارًا على الاستقلال؛ استمرار نهج شي بعد 2023؛ مواجهة الصين لأزمات داخلية حادّة.

7. **ستتحوّل الصين بشكل متزايد إلى عنوان رئيسي في الاستقطاب الأميركي الداخلي** وذلك بسبب الأهمية المركزية للاستثمار في مصادر القوة الأميركية الداخلية (الركن الأول في الاستراتيجية) عدا عن كثافة التشابك في المصالح المالية والتجارية بين البلدين. إن مسألتي أوجه الاستثمار الداخلي وطبيعة العلاقات الاقتصادية مع الصين ستتركان أثرًا مباشرًا على توزيع الثروة والسلطة داخل أميركا، حيث تستفيد مناطق وقطاعات وشرائح محدّدة في كل خيار على حساب أطراف أخرى. وتساهم تركيبة النظام السياسي الأميركي التشريعية (مجلسي الشيوخ والنواب) والتوازنات فيه بتعزيز قدرة المصالح المختلفة على أن

ولذا هي إما أن تواصل صعودها أو تعاني من الركود. وبناء عليه توصّلت الدراسة إلى ثلاثة سناريوهات للعلاقات الأميركية الصينية: 1. تصادم المنافسين بحال تحقق احتمال الصين المنتصرة؛ 2. الشركاء المتوازنون بحال استمرار الصعود الصيني أو ركوده؛ 3. مسار الاتجاهات المتباينة بحال انهيار الصين وعودة الصعود الأميركي.

Andrew Scobell and others, “China’s Grand Strategy”, RAND Corporation, July 2020.

يكون لها صوت ما يجعل إقرار القوانين الهامة، مثل قانون بايدن للاستثمار في البنى التحتية والأعمال (أُقِرّ في تشرين الثاني 2021) يدخل ضمن عملية مساومة طويلة بين الحزبين قد تغيّر أحيانًا وجهة الإنفاق بعكس ما تستلزمه المنافسة مع الصين[91]. كما يتواصل الخلاف الأميركي حول سياسية التعرفات الجمركية والقيود التجارية على الصادرات الصينية بين القطاعات المختلفة.

وهنا نشير مجدّدًا إلى أن كلا الحزبين ربط العلاقة مع الصين بالدفاع عن مصالح العمال الأميركيين والطبقة الوسطى الأميركية والشركات الأميركية، حيث أصبح ذلك جزءًا من التعبئة الانتخابية التي تزداد حدّة بمرور الوقت. وقد أصبح تحميل الصين مسؤولية عن الأوضاع الاقتصادية الأميركية عنوانًا تحويريًا بحيث تستخدمه النخبة لدفع المسؤولية عنها. وأخيرًا هناك خلاف عميق بين الحزبين حول الدور الأميركي في النظام العالمي وبناء التحالفات والعمل المتعدد الأطراف، ولذلك بحال وصول رئيس جمهوري قد ينسف أحد أبرز أركان الاستراتيجية الحالية وهو بناء التوافق والشراكات مع القوى الآسيوية وتلك "الديمقراطية"، فضلًا عن أن وصول رئيس آخر مثل ترامب سيُحلق ضررًا عميقًا بالصورة الديمقراطية الهشة للولايات المتحدة[92].

8. يتضح من الاستراتيجية أن الولايات المتحدة تسعى إلى تغيير السلوك الصيني من خلال تشكيل البيئة الاستراتيجية بدل المواجهة المباشرة وهذا الأمر يتضمّن بناء عدة شبكات من التحالفات والشراكات في محيط الصين والعالم للمساهمة في تغيير حسابات صانعي القرار الصينيين. وتسعى واشنطن إلى تأمين بدائل للدول لفكّ أو إضعاف روابطها بالصين ومنع الصين من السيطرة على سلاسل توريد لا سيما في السلع والمواد الحساسة وفائقة الأهمية. **ولذلك ستمارس أميركا ضغوطًا متزايدة على حلفائها والدول المحايدة أو الصديقة للصين بالترغيب والترهيب** لإعادة تشكيل علاقتهم بالصين في مجالات محدّدة[93].

---

[91] للاطلاع على ما مر به هذا القانون من تجاذبات وتعديلات راجع الرابط الآتي:
https://ballotpedia.org/Infrastructure_Investment_and_Jobs_Act_of_2021

[92] أنظر حول هذه النقطة:
Minxin Pei, Can the US Win the New Cold War? Project Syndicate, July 14, 2022.

[93] في العام 2019 وصفت وثيقة صادرة عن المفوضية الأوروبية العلاقة مع الصين بأنها بشكل متواز، في عدة مجالات سياسية هي شريك للتعاون وشريك بالتفاوض ومنافس اقتصادي وتكنولوجي وخصم منظومي يروج لنماذج مختلفة من الحكومة، ولذلك على أوروبا أن تتعامل مع الصين وفق مقاربة

وتسعى واشنطن إلى قسمة العمل بين حلفائها بشكل يمنع ظهور فراغات تستفيد منها الصين وذلك إما بالتشبيك البيني أو بدعمهم للانخراط في دول ثالثة بدل الصين[94]. إن علاقة الأنظمة السياسية بالصين ستصبح ذات وزن كبير في تقييم واشنطن لتلك الأنظمة وتحدّيد موقفها منها. وبطبيعة الحال هذا سيفرض على الصين مجاراة اللعبة الأميركية لا سيّما في محيطها القريب والدول المفتاحية من خلال رفع الحوافز الاقتصادية بشكل أساسي وتطوير دبلوماسيتها العامة بدرجة ثانية.

9. **مع اكتمال رؤية إدارة بايدن للتحدّي الصيني يُفترض أنها باتت أكثر إدراكًا لموقع الشرق الأوسط في مواجهة هذا التحدّي**[95]. لم يرد ذكر الشرق الأوسط في الاستراتيجية بشكل مباشر لكن الأركان الثلاثة فيها ترتبط بدرجة أو أخرى

براغماتية ومرنة. اليوم في ظل التصعيد الأميركي والضغط على الحلفاء تضيق مساحة المرونة الأوروبية مع الصين كما اتضح من المفهوم الجديد لحلف الناتو. لمراجعة الوثيقة أنظر:

Joint Communication to the TO European Parliament, the European Council and the Council, EU-China: A Strategic Outlook, March 12, 2019.

https://ec.europa.eu/info/sites/default/files/communication-eu-china-a-strategic-outlook.pdf

[94] أنشأت إدارة بايدن شراكة مصغّرة تجمع أميركا والهند والإمارات وكيان العدوّ الإسرائيلي، وهي شراكة من ضمن أهدافها استبدال الحضور الصيني بالحضور الهندي في الإمارات وكيان العدوّ. وفي شهر تموز 2022 شاركت شركة هندية في شراء حصة من مرفأ حيفا الذي شهد اعتراضًا أميركيًا على مشاركة صينية في تطويره.

Al-monitor, Indian company among buyers of Israel's Haifa Port, July 16, 2022.

https://www.al-monitor.com/originals/2022/07/indian-company-among-buyers-israels-haifa-port#ixzz7ZTvsD93K

كما كشف موقع "إسرائيل ديفينس" عن قرار الحكومة الإسرائيلية خصخصة وبيع ميناء حيفا لصالح مجموعة "سديه غادوت ماسوفيم" الإسرائيلية وشركة ADANI PORTS الهندية مقابل 4.1 مليار شيكل، على أمل أن تؤدّي خصخصة الميناء إلى تحسين المنافسة في الموانئ البحرية الإسرائيلية. وتقضي الصفقة بأن يستحوذ المالكون الجدد على 100 في المئة من أسهم الشركة التي تمَّ توزيعها على النحو التالي: الشركة الهندية وهي الأكبر في مجال الموانئ البحرية في الهند تستحوذ على 70 في المئة من الأسهم، فيما تحصل غادوت الإسرائيلية على 30 في المئة. وكانت بدأت عملية خصخصة ميناء حيفا في العام 2020 بموافقة اللجنة الوزارية للخصخصة، ومن قبله جرت خصخصة ميناء إيلات في العام 2013.

[95] في مقال نشره جو بايدن في الواشنطن بوست بتاريخ 9 تموز 2022 قبيل جولته في الشرق الأوسط، ربط الحاجة لعلاقات جيدة مع دول المنطقة، ومنها السعودية، "بوضع أنفسنا في أفضل موقف ممكن لمنافسة الصين".

https://www.washingtonpost.com/opinions/2022/07/09/joe-biden-saudi-arabia-israel-visit/

بالسياسة الأميركية في المنطقة. أصبحت هذه السياسة خاضعة للمنظار الصيني، وهذا من المحتمل أن تكون له عدة تبِعات أبرزها: التشدّد في التضييق على العلاقات الصينية مع دول المنطقة؛ موازنة الدور الصيني بالاستعانة بقوى أوروبية وأخرى آسيوية مثل الهند واليابان؛ فرض قيود على حركة التكنولوجيا الصينية داخل المنطقة؛ زيادة تشبيك مصالح دول المنطقة بالمصالح الأميركية والنظام الدولي أي تعزيز اعتماديتها على واشنطن[96]؛ تشديد الحملات الإعلامية على التعاون مع الصين في مشاريع البنى التحتية؛ إطلاق حملات وعي في مسألة مسلمي الإيغور في الصين؛ الحرص على ضبط البيئة الإقليمية ومنع حروب واسعة تُشتّت الموارد الأميركية أو تخلق فراغات أمام الصين وروسيا؛ السعي بقوة لضبط تركيا داخل المعسكر الغربي إما بتحفيز تغيير سياسي وإسقاط أردوغان انتخابيًا وإما بتشجيع الجناح الغربي داخل حزب أردوغان ونخبته؛ مزيد من الاتكال على كيان العدوّ الصهيوني كقوة وكيلة في المنطقة.

وفي ختام هذه النقطة من المفيد الإشارة إلى أن الجهات البحثية والإعلامية المقرّبة من اللوبي الإسرائيلي أو المرتبطة بالمحافظين الجُدد تكثّف من الترويج أنه من غير الممكن لواشنطن مواجهة الصين من دون أن يكون لها حضور وازن ودور نشط في الشرق الأوسط ولانتقاد الحديث عن التخفّف الأميركي من المنطقة أو تقليص الحضور العسكري[97].

10. **ستزداد أهمّية الشرق الأوسط في حسابات صانعي القرار الصينيين** حيث سيزيد إدراكهم للاحتمالات العالية لاستخدام واشنطن نفوذها الشرق أوسطي لإحباط تطلّعات الصين الآسيوية والدولية. على أن الصين ستواصل مقاربتها الرئيسية بالتشبيك الاقتصادي والاندماج الأمني والتكنولوجي بالمنطقة وتعميق قوّتها

---

[96] أنظر مثلًا حول هذه النقطة:

Minxin Pei, How the US Can Counter China's Middle-East Influence, Project Syndicate, June 17, 2022.

[97] أنظر مثلًا:

Michael Singh, China and the United States in the Middle East: Between Dependency and Rivalry, Washington Institute for Near East Policy, June 2021. Eyck Freymann Influence Without Entanglement in the Middle East, Foreign Policy, February 25, 2021.

الناعمة بين النخبة والرأي العام الإقليمي[98]، وربما تزيد مجالات التنافس مع واشنطن ولكن بحسابات دقيقة لعوائد ذلك مقارنة باستفزاز الأميركيين في مجالات حيوية لهم. بمعنى آخر ستكتسب مقاربة "التوجّه غربًا" الصينية، أي نحو آسيا الوسطى والشرق الأوسط، زخمًا إضافيًا لاحتواء محاولات التطويق الأميركية[99]. هذا الاحتواء لا يحصل فقط بالتنافس مع واشنطن بل كانت الصين تسعى لخلق مصالح مشتركة معها في المنطقة تخفّف من الاحتقان والتوتّر مع الأميركيين في شرق آسيا، وهذا من المرجّح أن يستمر ولكن بشكل أكثر حذرًا.

سيكون الصينيون معنيين ببناء قدرات وأُطر وشراكات لرفع كلفة التخلّي عنهم من الدول الثالثة[100] ولتعزيز نفوذهم الأمني في المنطقة وذلك ضمن مقاربة الاستقرار الإقليمي بما لا يتعارض مع جوهر المقاربة الأميركية ولا يدفع الصين لتحمّل أعباء أمنية ويضعها في صلب لعبة المحاور ما دام الأميركيون يقومون بالمهمة. والهدف من ذلك هو التحسّب لتغيير في الاستراتيجية الأميركية نحو استخدام الأُطر الأمنية للمنطقة للمسّ بالمصالح الصينية. وبحال قرّر الصينيون تطوير نفوذهم الإقليمي فسيكون عليهم مراجعة سياستهم المتحفّظة في دول مثل لبنان وسوريا والعراق والجزائر واليمن وكذلك نقل العلاقة مع إيران إلى مستوى جديد. الخلاصة أنه قد تجد الصين نفسها مجبرة على الانتقال من "المشي على رؤوس أصابع الأقدام" (تشبيه متداول للسياسة الصينية الحذرة في المنطقة) إلى المشي على قدميها، ولو بهدوء.

---

[98] تقرّ التقارير الأميركية بأن الرأي العام في المنطقة ينظر إلى الصين بشكل إيجابي وعلى أنها قوة رئيسة وفاعل اقتصادي مشارك في المنطقة. حول هذه النقطة وكذلك عن الرؤية الأميركية للنفوذ الصيني داخل المنطقة أنظر:

Becca Wasser, Howard J. Shatz, John J. Drennan, Andrew Scobell, Brian G. Carlson, Yvonne K. Crane, "Crossroads of Competition China, Russia, and the United States in the Middle East", RAND Corporation, 2022.

[99] للمزيد حول هذه النقطة، أنظر: حسام مطر، نحن بين استدارتين، صحيفة الأخبار، 23 كانون الأول 2020.

[100] مثلًا يذكر مقال موقع بوليتيكو أن عمق المصالح المتبادلة بين الصين والسعودية تشكّل عائقًا أمام إدارة بايدن لإعادة ضبط الموقف السعودي بسهولة.

Phelim Kine, China stands in the way of Biden's Saudi outreach, Foreign Policy, July 15, 2022.

خاتمة

لا تزال الصين خلف الولايات المتحدة في معظم المجالات ولكن مجريات السباق تميل لصالحها بمرور الوقت، مع تسارع صيني ومؤشرات وهن أميركية، ولذا وصل التقدير الأميركي إلى أن الولايات المتحدة أمام عقد حاسم وأنه لا أولوية تزاحم مواجهة الصعود الصيني باعتبارها مرتكز السياسة العالمية الأميركية حتى 2030 على أقلّ تقدير. خلال هذه السنوات ستتحوّل منطقة الباسيفيك الهندي إلى "الشرق الأوسط" الجديد الذي يُرجّح أن تسعى واشنطن لإحداث تغييرات داخلية في عدد من دوله غير المنضبطة أو دفعها نحو حروب داخلية.

في المدى المنظور تتشارك الدولتان الرغبة بعدم الوقوع في فخ الحرب وممارسة سباق ماراثوني وحشد مصادر القوة الداخلية والخارجية وتطويرها وتفعيلها على أمل أن يحسم السباق سلميًا. وهنا تبرز مفارقة هي أن الأميركيين الذين انشغلوا منذ نهاية الحرب الباردة بالترويج لنهاية الصراعات الإيديولوجية واعتبارها عائقًا أمام اكتشاف المصالح المشتركة، يسعون اليوم إلى تقديم المواجهة مع الصين بقالب إيديولوجي تعبوي فيما الصين تؤكد على خطاب براغماتي[101].

تواجه الاستراتيجية الأميركية المعلنة لمواجهة الصين العديد من العوائق والنواقص: كثافة التشابك الاقتصادي الأميركي الصيني تقلّص هوامش المناورة الأميركية؛ الاستقطاب الحادّ في الداخل الأميركي حول السياسة الخارجية ما يجعل المقاربة الأميركية تجاه الصين متقلّبة بحسب الدورات الانتخابية؛ تباين المصالح الاقتصادية في الداخل الأميركي في العلاقة مع الصين؛ التعقيدات الداخلية الأميركية لتقديم حوافز اقتصادية للدول الآسيوية والإفريقية كافية لمزاحمة الصين؛ مقدار التشبيك

---

[101] مثلًا يجد أحد الباحثين المحسوبين على مؤسسة الأمن القومي الأميركية هال براندس أن مواجهة روسيا من خلال أوكرانيا هي طريق التفافية مثالية لضرب الصين التي "هي أشد أعداء أميركا الاستبداديين ويمكن لواشنطن أن تلحق بها هزيمة استراتيجية شديدة من خلال ضمان أن تخسر روسيا حربها في أوكرانيا... ولم يعدّ من المناسب النظر إلى الصين وروسيا باعتبارهما تحدّيَيْن استراتيجيين متميِّزَين. يُعدّ البلدان جزءًا من محور استبدادي مُندمج في قلب أوراسيا، وهو محور يتحدّى بشكل خطير أمن الديمقراطيات التي تسكن أطراف أوروبا والمحيط الهادئ من تلك الكتلة الأرضية. والصين هي الشريك الأقوى في هذا المسعى في حين أنّ الولايات المتحدة بالكاد يمكن أن تتخلى عن المحيط الهادئ. أنظر:

Hal Brands, Opposing China Means Defeating Russia, Foreign Policy, April 5, 2022.

الذي حققته الصين مع بعض حلفاء أميركا التقليديين[102]؛ الانخراط في مواجهة مفتوحة مع روسيا والعجز عن جذب إيران ما يدفعهما للتكتل أكثر مع الصين؛

من المرجّح أن تستجيب الصين لتطوّر الاستراتيجية الأميركية نحوها، وهذا يستوجب من الصين القيام بجملة خطوات أبرزها تكثيف دبلوماسيتها الاقتصادية وتعميق وتوسعة أُطر الشراكة القائمة (البريكس وشنغهاي وآسيان)[103] ورفع مستوى قدراتها العسكرية الردعية ومواصلة تطوير قواتها البحرية وتسريع العمل على الابتكار والتكنولوجيا من ضمن سلاسل توريد مستقلة قدر الإمكان عن الغرب، وإحداث نقلة في دبلوماسيتها العامة، وتفعيل قدرتها على اختراق البنية السياسية والاجتماعية في الغرب. وقد أشار هيير إلى أن الاستراتيجية الأميركية تتماثل مع الاستراتيجية الصينية حيث تستثمر الصين في نقاط قوّتها وتبني شراكات وتنافس أميركا إقليميًا وعالميًا على العقول والقلوب والثروة والقوة، كما أنها تحاول تشكيل البيئة الاستراتيجية التي تعمل داخلها أميركا[104].

سيكون للحرب الروسية أثار متباينة على الموقف الصيني. فمن ناحية ستكون القيادة الصينية أكثر حذرًا في الوصول إلى الخيارات العسكرية. وقد أشار هنري كيسنجر إلى أنه يظن "أن أيّ زعيمٍ صينيٍّ الآن سوف يفكّر في كيفيَّة تجنّب الدخول في الموقف الذي دخل فيه بوتين، وكيف يكون في وضع حيث لا يكون أمامهم في أيِّ أزمة قد تنشأ، جزء كبير من العالم ينقلب ضدَّهم"[105]. لكن من ناحية ثانية من المحتمل أن تعزّز الحرب هواجس الصين من النوايا الغربية تجاهها وقدرة واشنطن على توظيف

---

[102] على سبيل المثال بعد إزاحة رئيس الوزراء الباكستاني السابق عمران خان لصالح شهباز شريف المقرّب من الأميركيين لم يكن أمام الأخير إلا إعلان التزامه بالتعاون مع الصين واستكمال المشاريع القائمة وتنمية العلاقات الثنائية.

[103] مثلًا منذ العام 2017 تطرح الصين توسعة مجموعة البريكس وقد أعادت تأكيد ذلك خلال استلامها لرئاسة المجموعة في القمة الأخيرة (أيار 2022). وتبدي دول مثل إيران والسعودية والأرجنتين وتركيا ومصر رغبة بالانضمام إلى المجموعة وسط ترحيب روسي وصيني ومعارضة هندية. دوافع الصين لتوسعة البريكس تشمل تعميق التشابك مع قوى دولية صاعدة بما يضعف قدرة أميركا على جذبها ضد الصين، وكذلك للتعويض عن التراجع الاقتصادي الذي شهدته البرازيل وجنوب إفريقيا وأخيرًا للضغط على الهند لعدم الانجرار إلى سياسة الاحتواء الأميركية.

[104] Heer, Op. Cit.

[105] Edward Luce, We are now living in a totally new era' — Henry Kissinger, Financial Times, May 9, 2022 .
https://www.ft.com/content/cd88912d-506a-41d4-b38f-0c37cb7f0e2f

مؤسّسات النظام الدولي وحلفائها ضدها وتكشف لها عن الحاجة لتسريع التطوير التكنولوجي العسكري والاستعداد ليوم ما تقرر فيه واشنطن محاولة عزلها عن مؤسّسات النظام الدولي المالية والاقتصادية. هذا الحذر لا ينحصر في الجانب الصيني، حيث إن التداعيات على الاقتصاد العالمي بفعل بعض الخطوات الروسية ستنبّه الغرب عمومًا إلى ما يمكن أن يكون عليه الحال لو أن الصين قررت أن تستخدم الاقتصاد سلاحًا.

تتجه العلاقات الصينية الأميركية إلى سباق طويل على حافّة الهاوية، حافّة هشّة كثيرة المنزلقات بفعل الكثير من التحولات حول العالم وفي داخل البلدين. ستكون مسألتا تايوان والإبحار في بحر الصين الجنوبي الأكثر خطورة في احتمال حصول احتكاك عسكري يهدد بدفع المواجهة نحو مستوى جديد. يشتكي الأميركيون في الأشهر الأخيرة من زيادة كبيرة في حركة الاعتراض البحري والجوي الصينية تجاه التحركات التايوانية والأميركية والأسترالية واليابانية. وبالتوازي يشتكي الصينيون من تكثيف واشنطن لأنشطتها العسكرية الاستفزازية في المنطقة. وخلال شهر تموز 2022 أمر رئيس هيئة الأركان الأميركية بإجراء مراجعة شاملة للتفاعلات العسكرية الأميركية مع القوات الصينية للسنوات الخمس الماضية لفهم كيف تُطوّر الصين نمط سلوكها العسكري بما ينطوي على خطوات غير آمنة أو غير محترفة قد تؤدّي لتصادم مع القوات الأميركية[106]. وخلال الشهر ذاته أثارت نيّة نانسي بيلوسي زيارة تايوان توتّرا كبيرًا في المواقف الصينية وظهرت تقديرات أميركية عن احتمال أن تقوم الصين خلال الـ 18 شهرًا المقبلة بنشاط عسكري في مضيق تايوان يعزل الجزيرة أو بعض أجزائها[107].

من المستبعد أن تحسم أي من الدولتين المواجهة خلال العقد الحالي ولكن نتيجة السباق ستتقرر بشكل أساسي وفق نتائج هذا العقد، ولذلك ستضع الدولتان ما يتيسر لهما من أدوات القوة على الطاولة وتمارسان مناورات تتّسم بالخطورة. وعليه ستكون السياسة الدولية بمرور الوقت تحت ضغوط متزايدة لنتائج هذه المواجهة

---

[106] Barbara Starr and Devan Cole, Top US general says China's military has become more aggressive to US over last 5 years, CNN, July 25, 2022.

[107] Edward Wong, David E. Sanger and Amy Qin, U.S. Officials Grow More Concerned About Potential Action by China on Taiwan, New York Times, July 25, 2022.

ومسارها ومحطاتها، وربما لن تكون "أزمة كوبية" جديدة أمرًا مستبعدًا في آسيا هذه المرّة. هناك مزيج خطير من الكبرياء الأميركي المخدوش بعد 500 عام من صـــعود الغرب، ومن الحنين الآسيوي للعودة العالمية نحو واقع أكثر عدالة واستقلالية وتنوّع.

الملاحق

ملحق 1: الرؤية العالمية للصين في ظل شي جين بينغ بحسب كيفين رود:

يقول رود خلال حلقة نقاشية[108] في حزيران 2022 من تنظيم "المجتمع الآسيوي" في سويسرا الذي يتولّى رئاسته، إن الرؤية العالمية للحزب الشيوعي الصيني في ظل شي تتألف من عشر دوائر محدّدة المركز وفق الترتيب الآتي (بتصرّف):

1. إبقاء الحزب الشيوعي الصيني في السلطة مهما كان الثمن وأن يبقى شي على رأس الحزب مهما كان الثمن أيضًا، ويعني ذلك غياب أي توجّه لتطوير بطيء نحو التحوّل الديمقراطي كما كان يُشاع سابقًا.
2. الوحدة الوطنية الصينية بالشكل الذي يحمي مشروعية الحزب وتشمل هذه الوحدة إقليم تشينجيانغ والتيبت وهونغ كونغ وتايوان.
3. نموّ الاقتصاد ورفع مستوى الحياة ما يعزز من المشروعية السياسية للحزب ولدعم عناصر القوة الوطنية وبالتحدّيد القوة العسكرية.
4. الاستدامة البيئية في ظلّ ضغوط شعبية متزايدة لحلّ أزمة تلوّث الهواء والمياه والتربة.
5. تحدّيث القوة العسكرية الصينية لبناء "جيش عالمي حديث قادر على القتال وكسب الحرب" حسب ما يقول شي.
6. أن تكون العلاقات مع الدول الأربع عشرة في محيط الصين ما بين حميدة في الحدّ الأدنى وأن تستجلب الامتثال في الحدّ الأقصى.
7. شرقًا، دفع أميركا إلى خارج المجال البحري القريب لتحقيق الوحدة مع تايوان، أي تقويض التحالف الأميركي في آسيا مع اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا وتايلند والفلبين.
8. غربًا، استخدام مبادرة الحزام والطريق لتحويل أوراسيا إلى منطقة فرصة اقتصادية لبكين ومنطقة لفترة من التطور الاقتصادي، بحيث تصبح دول هذه المنطقة (آسيا الوسطى والشرق الأوسط وجنوب آسيا) معتمدة على الصين.
9. تحوّل الصين في العالم النامي (مثل أميركا اللاتينية وإفريقيا) إلى الشريك الاقتصادي الذي لا غنى عنه بحيث تكون أسواقه مفتوحة أمام الصين وتصوّت دوله إلى جانب الصين في المؤسّسات الدولية.

---

[108] Asia Society Switzerland, Kevin Rudd: Understanding How China Sees the World, Op. Cit.

10. البدء بتغيير طبيعة النظام الدولي والترتيبات والمؤسّسات والقيم الدولية السائدة بشكل يتناسب أكثر مع الرؤية الصينية للعالم مثل التركيز على سيادة الدول في مقابل حقوق الإنسان.

ملحق 2: استراتيجيات الصين العظمى منذ سنة 1949[109]

الرؤية	الثورة	الانتعاش	بناء قوى شاملة قومية	تجديد الانتعاش
التاريخ	1977-1949	1989-1979	2003-1990	2004-الحاضر
التهديدات الأساسية	القوى العظمى المتمركزة (العسكرية والسياسية)	الضعف الاقتصادي (نقص النموّ)	الضعف العسكري والسياسي	القوى العظمى المتمركزة (القوى الصلبة والناعمة)
الطرائق	خارجية: • اكتفاء ذاتي • مواجهة داخلية: • الحراك • الصراع	• الإصلاح والانفتاح • التعاون • الانزواء	• بناء قوى صلبة • القيام بشيء ما • السيطرة الداخلية	خارجية: • الحزم • الانزواء خارجية: • السيطرة • الاستقرار
الوسائل (مصنّفة حسب الرتبة)	1. سياسية 2. عسكرية 3. اقتصادية	4. اقتصادية 5. سياسية 6. عسكرية	1. عسكرية 2. اقتصادية 3. سياسية	مصادر القوى الصلبة والناعمة

[109] Andrew Scobell and others, “China’s Grand Strategy”, RAND Corporation, July 2020.

international system. Strategy analysis provides a solid basis for getting into the minds of US decision-makers, understanding their perceptions of the Chinese threat, its seriousness, its extent, and its scope, and their true intentions in responding to that threat. Accordingly, the strategy was dismantled and reconstructed in several axes: The American perception of the Chinese threat, the constraints and policy of confrontation, the three aspects of the confrontation, the Chinese refutation of statements made in the strategy, and the possible effects of what the strategy included.

hostility with a show of strength, not retreat[6]. During the Alaska Summit (2021) between two high-ranking delegations from the two countries, China's top diplomat, Yang Jiechi, told US officials that they "do not have the qualifications... to speak to China from a position of strength". Yan Chi Tong noted that the international media saw Yang's statement as "a reflection of a post-epidemic China: ambitious and outspoken in its claim to global leadership"[7].

Accordingly, the American strategy confirms that the relationship between the two countries has entered an unprecedented phase of hostility and confrontation. What increases the danger of this matter is that the local policies in the two countries have become part of the relations between the two countries at a time when local crises multiply, especially in the United States, where elites are trying to blame some of the effects of those crises on Chinese policies, and there is an accumulation of chronic problems, an increase in the severity of disparities, the dominance of negative perceptions on decision-makers, an exchange of highly provocative rhetoric, and then there is the emerging impact of the Russian war in Ukraine. However, the main source of the crisis remains the almost unanimous decision in the United States that it is time to firmly confront China during the current critical decade, otherwise, it will have crossed the line of no return towards global leadership.

This study deals with the declared US strategy to confront China, as presented by the US Secretary of State, by dismantling and critically reading-in it, benefiting from a wide range of US and Chinese comments on it, as well as by referring to the historical context of the relations of the two countries and the current reality of the

---

[6] The US discourse seeks to place the burden of escalation on the Chinese side, accusing it of increasing its hostility abroad and repression at home. A 2021 speech by Xi on the centenary of the Chinese Communist Party is cited in which he stressed the "historical inevitability" of China's rise and warned that those who imagine they can continue to bully or subjugate China will be hit in the head by a great wall of steel by more than 1.4 billion people.

[7] Yan Xuetong, "Becoming Strong: The New Chinese Foreign Policy", Foreign Affairs, August 2021. https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2021-06-22/becoming-strong

competition with China, then enumerating the possible areas of cooperation so that the relationship between the two powers does not appear to be totally a zero-sum relation.

The strategy provoked negative and indignant reactions from the Chinese side, as it is based mainly on competition, conflict, and containment, and blames China for the instability in the international system, questioning its intentions towards its neighbors, stigmatizing it with practices that contradict human rights standards, and focusing on the conflictual nature with it, while cooperation is the exception. The US ambassador to China accused the Communist Party of removing the speech from Chinese platforms within less than 3 hours of uploading it on Weibo and WeChat[3]. The Chinese accused Blinken of tending to a hostile approach towards their country, as evidenced by the passage of a year after his contact with the Chinese Foreign Minister, the amendment of the description of Taiwan in the Foreign Ministry documents, and his quest to visit Taiwan and offer to join the Indo-Pacific economic framework, which China considered an act that undermines its sovereignty and security and will respond to it[4].

There is no doubt that the Corona epidemic has had the effect of accelerating the Sino-American conflict[5]. The arrival of Biden with great institutional momentum and a liberal agenda to renew the international order by confronting China had the same effect, as the Chinese leadership realized that confrontation with it had become a bipartisan American option. China, in turn, decided to confront the increasing US

[3] https://redstatetalkradio.com/blinkens-china-policy-speech-censored-by-chinese-communist-party-us-ambassador/

[4] Terry Su (president of Lulu Derivation Data Ltd, a Hong Kong-based online publishing house and think tank specializing in geopolitics) In Kissinger's shadow: how will history judge Blinken's diplomatic maneuvering on China and Russia? South China Morning Post, June 3, 2022.

[5] The Chinese economy is the only economy that grew among the major powers during the year 2020, and in that year China's gross domestic product reached 71٪ of its American counterpart, after it was 66٪ in 2019.

Introduction

"We need not have a conflict but there is going to be extreme competition"
(Biden)[1]

On May 26, 2022, US Secretary of State Anthony Blinken delivered a speech at George Washington University under the title "The US Administration's Approach towards the People's Republic of China"[2]. This speech is the most comprehensive public statement about Biden's unspoken strategy toward China, which was formulated in the fall of 2021 and whose announcement was postponed due to the pandemic, then the Russian war in Ukraine, and perhaps also due to the lack of consensus around it within the administration. The speech, according to New York Times, is a general and shorter version of Biden administration's classified strategy on China that was completed last fall. The existence of the document indicates the return of the institutional momentum to US foreign policy after it was governed by personalism during the Trump administration. In addition, having a strategy for dealing with China indicates that China is the issue that governs today's American view of international politics. Americans hope that the strategy will be a reference document for US foreign policy that transcends the partisan divide and reduces the chaos in US policy toward China, which has undergone changes with each new administration.

The strategy is consistent with what the Biden administration was announcing in its documents and statements about China and how to deal with it with a mixture of competition, cooperation, capacity building, and alliances. In his speech, Blinken presented the American vision of the Chinese challenge and what America wants and does not want from competing with China. He then stated that the American approach is based on three pillars: investing in self-power, building alliances, and

[1] US President Joe Biden speaking about China and its President Xi Jinping on CBS News's "Face the Nation" on February 7, 2021.

[2] A copy of the entire speech can be accessed via the following link:
https://www.state.gov/the-administrations-approach-to-the-peoples-republic-of-china/

Table of contents

Introduction 5

First: A summary of the Historical Background of the Relations Between the Two Countries ..8

Second: The American Perception of the Chinese Threat 13

Third: Constraints and Policies of Confrontation 21

Fourth: Responding to the Chinese Challenge: 3+1 30

4.1 The Three Aspects of Confrontation 30

4.2 Indispensable Cooperation 40

Fifth: Chinese refutation 44

Sixth: Implications and Possible Results 47

Conclusion 55

Appendix 1: The Global View of China under Xi Jinping according to Kevin Rood 61

Appendix 2: China's Great Strategies Since 1949 63

Studies and Reports

The Fragile Balance in a Decisive Decade

Examining

Biden's Administration Strategy to confront China

August 2022

Studies and Reports

A periodic Series Adresses Current Challenges and Issues

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

A specialized scientific institution in charge of information and researches. It deals with socio-economic issues and follows-up the effecting strategic issues and global transformations.

- **Publisher:**
The Consultative Center for Studies and Documentation

- **Volume:** Thirty

- **Date of publication:**
August **2022**

All rights reserved to the center. Therefore, it is neither allowed to copy or to archive a part(s) of the study in whatever information or retrieving system, but in case of limited quoting with the aim of studying and scientific benefit while citing the reference is a must.

The Fragile Balance in a Decisive Decade:

Examining

Biden's Administration Strategy to confront China

Dr. Hosam Matar